الـريـادة من خـلال
التركيـز على العـمـلاء

التقرير السنوي ٢٠١٩

بنـك الإثـمـار
Ithmaar Bank

المحتويات

٢ نبذة عامة
٣ رؤيتنا ورسالتنا وقيّمنا
٥ ملخص البيانات المالية
٦ رسالة مشتركة
٩ استعراض العمليات
١٦ الاستعراض المالي
١٨ الشركات الرئيسية التابعة

١٩ مجلس الإدارة
٢٢ هيئة الرقابة الشرعية
٢٣ الإدارة التنفيذية
٢٦ الحوكمة المؤسّساتية
٢٧ الحوكمة المؤسّساتية
٤٥ الأموال تحت الإدارة

٤٩ تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٥١ تقرير أعضاء مجلس الإدارة
٥٣ تقرير مدقق الحسابات المستقل
٥٤ بيان المركز المالي الموحد
٥٥ بيان الدخل الموحد
٥٦ بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٥٧ بيان التدفقات النقدية الموحد
٥٨ البيان الموحد للتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة
٥٩ إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٠٥ الإفصاحات العامة

١٣٢ معلومات عن الشركة

نبذة عامة

بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) ("بنك الإثمار أو الإثمار أو البنك") هو بنك إسلامي يعمل في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة ويتخذ من البحرين مقراً له، ومرخّص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. ويقدّم البنك الأعمال المصرفية للتجزئة والأعمال المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية.

إن بنـك الإثمـار شـركـة تـابعـة بالكـامـل لشـركـة الإثمـار القـابضة ش.م.ب. ("الإثمار القابضة أو المجموعة") وهي شركة قابضة تتخذ من مملكة البحرين مقراً لها، ومرخّصة من قبل مصرف البحرين المركزي كشركة استثمار فئة ١ وتخضع لإشرافه وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي وبورصة الكويت. وتُعدّ الإثمار القابضة شركة تابعة لدار المال الإسلامي ترست.

يقدّم بنك الإثمار مجموعة متنوّعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبّي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للأفراد والمؤسسات. كما لا يزال البنك يحتفظ بحضوره في أسواق خارجية من خلال شركته التابعة، بنك فيصل المحدود (باكستان).

رؤيتنا ورسالتنا وقيّمنا

رؤيتنا

مساعدة جميع الأطراف ذات العلاقة والمجتمع على تحقيق أهدافهم طويلة المدى.

رسالتنا

تمكين الأفراد وأصحاب الأعمال والمجتمع من الازدهار والنمو عبر تقديم حلول مالية بسيطة ومبتكرة ومصممة خصيصاً لهم.

قيّمنا

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- الصدق والنزاهة والموضوعية في جميع علاقاتنا؛
- التركيز على السوق والزبائن؛
- التحسين المستمر والإبداع والابتكار وإحداث التغييرات؛
- دور فعّال في المجتمع.

ملخص البيانات المالية

ملخص البيانات المالية

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
صافي الربح [بآلاف الدنانير البحرينية]	٢،٤٨٠	١٤،١٤٠	٦،٢٣٨
صافي الربح / (الخسارة) المتعلق بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]	(١،٣٥٢)	١،٤٠٩	١،٥٨٢
صافي الربح قبل مخصّصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية [بآلاف الدنانير البحرينية]	١٥،٦٦٧	١٣،٧٠٠	١٩،٠٣١
إجمالي الحقوق المتعلقة بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]	٧٩،١٧١	٨٥،٣٨٥	١٥٤،٦٠٣
القيمة الدفترية للسهم الواحد [بالفلس البحريني]	٧٩	٨٥	١٥٥
العائد على السهم [بالفلس البحريني]	١,٣٥-	١,٤١	١,٥٨
إجمالي الموجودات [بآلاف الدنانير البحرينية]	٢،٩٧٨،٩٤٦	٣،١٢٧،٧٩٥	٣،٢٤٢،٤١٩
الأموال تحت الإدارة (الحسابات الاستثمارية المقيّدة) [بآلاف الدنانير البحرينية]	٤١،٠٥١	٤١،٦١٤	٩٦،٧٠٧
العائد على متوسط حقوق المساهمين	١,٦٤٪-	١,١٧٪	١,٠٢٪
العائد على متوسط الموجودات	٠,٠٨٪	٠,٤٤٪	٠,١٩٪
ملاءة رأس المال	١٣,٥٢٪	١٣,٤٣٪	١٣,٩٢٪
نسبة التكلفة على الإيرادات التشغيلية	٨١,٢٦٪	٨٣,٦٥٪	٧٨,٦٦٪

رسالة مشتركة

بسم اللّـه الرحـمـن الرحيـــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا أن نعلن أنه بالرغم من أن بنك الإثمار لم يسجل ربحاً خاصاً بالمساهمين في عام ٢٠١٩، إلا أنه يواصل تحقيق نمو مستقر وثابت مع تطوير المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى زيادة ودائع العملاء. ويأتي ذلك تماشياً مع التزام البنك بالتركيز على أعمالنا الأساسية في التجزئة المصرفية والعمل تجاه تحقيق رؤيتنا المشتركة بأن نصبح واحداً من بنوك التجزئة المصرفية الإسلامية الرائدة في المنطقة.

وتظهر النتائج المالية لبنك الإثمار للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ صافي خسارة خاص بالمساهمين بلغ ١,٣٥ مليون دينار بحريني، مقابل صافي ربح بلغ ١,٤١ مليون دينار بحريني سجل في عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى مخصصات انخفاض القيمة. وينعكس ذلك على أن نتائج البنك التي تظهر إجمالي صافي ربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة ٢,٤٨ مليون دينار بحريني، مقارنة بصافي ربح قدره ١٤,١٤ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٨، وكان ذلك بعد أن أصبح صندوق دلمونيا للتطوير ١ تابعاً لبنك الإثمار.

وكان إجمالي الإيرادات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغ ١٧١,٢٢ مليون دينار بحريني، أي زاد بنسبة ١٢,٨ في المائة مقابل ١٥١,٧٨ مليون دينار بحريني سجل في عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك إلى زيادة الدخل الأساسي. وكان الدخل التشغيلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد ظل مستقراً عند ٨٣,٥٩ مليون دينار بحريني، أي انخفض بنسبة ٠,٣ في المائة مقابل ٨٣,٨٢ مليون دينار بحريني سجل عام ٢٠١٨.

كما ظل إجمالي أصول بنك الإثمار مستقراً عند ٢,٩٨ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفض بنسبة ٤,٧ في المائة مقابل ٣,١٣ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ويعود ذلك إلى انخفاض محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية لشركة تابعة. وكان إجمالي حقوق الملكية قد بلغ ٧٩,١٧ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفض بنسبة ٧,٣ في المائة مقابل ٨٥,٣٩ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة الروبية الباكستانية.

وعلى الرغم من التحديات الصعبة، فإن محفظة الحسابات الاستثمارية المطلقة نمت لتبلغ ١,٠٦ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أي زادت بنسبة ٦,٩ في المائة مقابل ٠,٩٩٥ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، حيث يعكس ذلك النمو ثقة العملاء في البنك.

ويعود التحسن المستقر والثابت في الأداء المالي لبنك الإثمار بشكل كبير إلى التركيز المتواصل والواضح على تحقيق المزيد من التطور في التجربة المصرفية الإسلامية لعملاء البنك. وهذا يتضمن الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك وتنفيذ مبادرات رقمية بعيدة المدى على مستوى البنك.

ويؤدي تركيز البنك على أعماله الأساسية في التجزئة المصرفية إلى بناء أساس مستقر مع تمهيد الطريق للنمو المستمر. وكان التركيز طوال عام ٢٠١٩ على إعداد البنك للاستفادة بشكل كامل من الفرص الهامة المتاحة في المستقبل. وقد أدى ذلك إلى حصوله على جائزتين رئيسيتين في عام ٢٠١٩، مما يعكس قدرتنا على البقاء في الصدارة على الصعيدين المحلي والإقليمي، كما يسلط الضوء على أهمية مبادراتنا الرقمية.

إن حصول بنك الإثمار على جوائز الأداء في عام ٢٠١٩ هو نتيجة ثقة عملائنا في البنك وفي موظفينا. وتأتي هذه الثقة في الموظفين نتيجة التزامهم وتفانيهم وخبرتهم، حيث أنهم يمثلون أهم أصولنا.

وختاماً، نغتنم هذه الفرصة لنتقدم بالشكر الجزيل لعملائنا ولجميع موظفي بنك الإثمار على إسهاماتهم القيّمة بحقّ، كما نعرب عن خالص شكرنا للسادة أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية على دعمهم المتواصل. كما نتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان للعملاء والمستثمرين وجميع الأطراف ذات العلاقة، ونخصّ بالذكر مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم الرشيدة.

عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

"يعود التحسن المستقر والثابت في الأداء المالي لبنك الإثمار بشكل كبير إلى التركيز المتواصل والواضح على تحقيق المزيد من التطور في التجربة المصرفية الإسلامية لعملاء البنك. وهذا يتضمن الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك وتنفيذ مبادرات رقمية بعيدة المدى على مستوى البنك."

استعراض العمليات

استعراض العمليات

التوقّعات الاقتصادية

من المتوقع أن يرتفع النمو العالمي من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ و ٣,٤ في عام ٢٠٢١، وهو ما يمثل انخفاضاً في التوقعات بنسبة ٠,١ نقطة مئوية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٠,٢ نقطة مئوية لعام ٢٠٢١ مقارنة بتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر ٢٠١٩. إن هذا الانخفاض في التوقعات يعكس بصورة رئيسية حدوث تغيرات سلبية على الأنشطة الاقتصادية في بعض اقتصاديات الأسواق الناشئة مما أدى إلى إعادة تقييم فرص النمو للعامين القادمين. وفي بعض الحالات القليلة، يعكس هذا التقييم أيضاً تأثير زيادة الاضطرابات الاجتماعية.

لكن على الصعيد الإيجابي، تحسَّن مزاج السوق بدعم من الدلائل المبدئية التي تشير إلى نهاية الانخفاض في أنشطة الصناعات والتجارة العالمية، وحدوث تحول واسع النطاق نحو السياسة النقدية التيسيرية، وتناوت الأخبار الإيجابية بشأن المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتراجع المخاوف من نتائج تخارج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، مما أدى إلى بعض التراجع في الاتجاه نحو تجنب المخاطر الذي كان قد بدأ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩. غير أن هناك بضع دلائل على نقاط تحول لا تزال ظاهرة في البيانات العالمية للاقتصاد الكلي.

وفي حين أن توقعات النمو الأساسية ضعفت، فإن التطورات التي حدثت منذ خريف ٢٠١٩ تشير إلى أن مجموعة من الاحتمالات التي تواجه الاقتصاد العالمي أصبحت أقل ميلا للتطورات المعاكسة. ويمكن أن تستمر هذه الدلائل المبكرة على الاستقرار وصولاً إلى توثيق الصلة بين الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يزال متماسكا وتَحَسُّن الإنفاق التجاري ويمكن أن يأتي دعم إضافي أيضا من انحسار المعوقات المتفردة التي تواجه الأسواق الصاعدة الرئيسية، اقتراناً بآثار التيسير النقدي. غير أن مخاطر التطورات المعاكسة لا تزال بارزة، بما في ذلك زيادة التوترات الجغرافية - السياسية، واحتدام الاضطرابات الاجتماعية، وتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وزيادة عمق الاحتكاكات الاقتصادية بين بلدان أخرى. ويمكن أن يتسبب تحقُّق هذه المخاطر في سرعة تدهور المزاج السائد، ما يهبط بالنمو العالمي إلى أقل من توقعات النمو الأساسي.

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٠

منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بتحقيق تقدم كبير في تنفيذ الإصلاح الهيكلي الذي وضع الأساس لبيئة سياسات مواتية لاقتصادات متنوعة. وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإصلاح تدريجي لأعمالها المحلية وبيئة الاستثمار الأجنبي. وفي هذا العام، تضم دول مجلس التعاون ثلاث دول ضمن مؤشر البلدان العشرة الأفضل في العالم من حيث إجراء تحسينات في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، وهذه الدول هي المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الكويت، مع اعتبار المملكة العربية السعودية أكثر دول العالم تحسناً. كما نفذت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إصلاحات تهدف إلى تسهيل التجارة وجذب الاستثمارات والعمالة الأجنبية. كما تتسارع إصلاحات القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تقوم كل من البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة بإنشاء وتنظيم عملات رقمية مشفرة. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع استراتيجيات التنويع الاقتصادي، قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ تدابير، بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة ورسوم لتنويع مصادر الإيرادات المالية.

ومن المرجح أن ينتعش النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي على المدى المتوسط ليصل إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ و ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢١. وسيكون هذا الانتعاش مشروطاً بالتعافي التدريجي لأسعار النفط ومواصلة الإنفاق على المشاريع الضخمة، بالإضافة إلى النمو المستمر في القطاعات غير الهيدروكربونية. وستظل توقعات النمو في المملكة العربية السعودية متأثرة بالقطاعات المرتبطة بالهيدروكربون. كما ستؤثر القطاعات غير النفطية على نمو الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وستشهد دولة الإمارات العربية المتحدة انتعاشاً في السياحة ابتداءً من معرض إكسبو ٢٠٢٠، وسيتأثر النمو في البحرين بالصناعات والبنية التحتية، وستواصل عُمان تنفيذ الاستثمارات المرتبطة ببرنامج "تنفيذ" في قطاعات الصناعات التحويليّة والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والثروة السمكية. ومن المتوقع أن يتقلص العجز المالي ولكنه سيستمر في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. ورغم أنه من المتوقع أن يستمر الفائض في أرصدة الحسابات الجارية في اقتصادات الدول الكبيرة، إلا أن العجز سيستمر في كل من عمان والبحرين.

المصدر: تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج - البنك الدولي، ديسمبر ٢٠١٩

مملكة البحرين

من المتوقع أن يسجل اقتصاد مملكة البحرين مستوى معتدلاً من النمو بمعدل ٢,٢ في المائة خلال عامي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ حيث يواصل الاقتصاد الاعتماد على عائداته النفطية المحدودة لدعم شبكة الأمان للمواطنين مع زيادة التنويع. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة ٣ في المائة خلال نفس الفترة بفضل المستويات العالية من الإنفاق على البنية التحتية وزيادة الإنتاج الصناعي.

وستساعد الإصلاحات المالية المستمرة والتركيز على تحسين توجيه الدعم في إطار برنامج التوازن المالي في البحرين على تقليل العجز المالي إلى ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، على افتراض أن تكاليف خطة التقاعد الطوعي سوف تمول من الميزانية. ومن المتوقع أن يظل الدين العام مرتفعاً ليتجاوز ما نسبته ١٠٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المتوقعة، مع الاحتياجات الكبيرة للتمويل الإجمالي. ومن المتوقع أن يستمر الرصيد الأساسي غير النفطي في التحسن على خلفية ارتفاع الإيرادات غير النفطية المتوقعة عند ٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام ٢٠٢٠. ومن المرجح أن يستمر عجز الحساب الجاري، وإن كان بمستويات معتدلة. وكان من المتوقع أيضاً أن تظل الاحتياطيات منخفضة في شهر واحد من الواردات غير النفطية المحتملة. كما من المتوقع لخطة التقاعد الطوعي الحكومية، التي تغطي الآن أكثر من ٨٠٠٠ شخص، أن تخفض الأجور بمقدار ١٢٢ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٩، على افتراض عدم إجراء تعيينات جديدة.

المصدر: التوقعات الاقتصادية للبحرين من البنك الدولي، أكتوبر ٢٠١٩

استعراض العمليات (تابع)

باكستان

لقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في باكستان مع تفعيل السياسات الاقتصادية لمواجهة العجز المزدوج، حيث تراجع النمو إلى ٣,٣ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩، أي بانخفاض قدره ٢,٢ نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب تدابير الاستقرار المالي التي اتخذتها السلطات. وخلال العام الماضي، تم السماح بهبوط أسعار الصرف، مع هبوط إجمالي بنسبة ٢٥,٥ في المائة وتخفيض ميزانية التنمية وارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع أسعار الفائدة بمقدار ٥٧٥ نقطة أساسية. ونتيجة لذلك، تراجع نمو الاستهلاك الخاص من ٦,٨ في المائة للسنة المالية ٢٠١٨ إلى ٤,١ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩ بينما تقلص الاستثمار بنسبة ٨,٩ في المائة. وبالنسبة للعرض، تراجع نمو القطاع الصناعي إلى ١,٤ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩ مقارنة بما نسبته ٤,٩ في المائة للسنة المالية ٢٠١٨. ونما قطاع الخدمات بنسبة ٤,٧ في المائة، أي أقل بنسبة ١,٥ في المائة عن السنة المالية ٢٠١٨. كما أدت الظروف المناخية المعاكسة إلى تراجع الأداء الزراعي وتقليص النمو إلى ٠,٨ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩، وهي نسبة أقل بكثير من النمو المخطط له والذي كان يبلغ ٣,٨ في المائة. وقد ارتفع معدل التضخم الرئيسي إلى ٧,٣ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٣,٩ في المائة للسنة المالية ٢٠١٨، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تغير سعر الصرف.

ومن المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٢,٤ في المائة للسنة المالية ٢٠٢٠، بسبب تشديد الحكومة على السياسات المالية والنقدية. ويستلزم تعديل الوضع في باكستان إعادة التوازن من الطلب المحلي إلى الطلب الخارجي. وفي الوقت الذي يتراجع فيه الطلب المحلي بسرعة، من المتوقع أن يزداد صافي الصادرات تدريجياً وأن ينتعش النمو أيضاً تدريجياً ليصل إلى ٣,٠ في المائة للسنة المالية ٢٠٢١ مع زيادة الطلب الخارجي وتحسين ظروف الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الإدارة المالية والقدرة التنافسية. ويتوقف هذا الانتعاش على استقرار أسعار النفط نسبياً وانخفاض المخاطر. ومن المتوقع أن يزداد التضخم بشكل طفيف في السنة المالية ٢٠٢٠ نتيجة تأثير الجولة الثانية من تغير سعر الصرف إلى الأسعار المحلية. بعد ذلك، من المتوقع أن ينخفض التضخم تدريجياً.

المصدر: تقرير البنك الدولي - باكستان، أكتوبر ٢٠١٩

الاستراتيجية والأهداف

لا يزال بنك الإثمار ملتزماً بإصرار لتحقيق رؤيته الطموحة في أن يصبح أحد أبرز مصارف التجزئة الإسلامية الرائدة في المنطقة.

وتماشياً مع هذا الالتزام، يواصل البنك التركيز على تحقيق المزيد من التطور في نهجه القائم على تعزيز تجربة العملاء.

وقد تضمن ذلك في عام ٢٠١٩ الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك وتنفيذ مبادرات رقمية طويلة المدى على مستوى البنك.

المبادرات الرقمية الرئيسية

شبكة صراف آلي بنظام الدفع بالبصمة

في مارس ٢٠١٩، قام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء بتدشين أول شبكة للدفع بالبصمة في المنطقة ليصبح سموه أول من قام بالتسجيل في هذه الخدمة المقدمة من بنك الإثمار واستخدامها. وتمثل هذه الخدمة إنجازاً هاماً لبنك الإثمار في تنفيذ مبادراته المبتكرة.

وفي مايو ٢٠١٩، قام بنك الإثمار رسمياً بتدشين أول شبكة صراف آلي بنظام الدفع بالبصمة في المنطقة بعد أن قام البنك بتحديث جميع أجهزة الصراف الآلي بقارئ بصمة مطور واستكمال المرحلة التجريبية لهذه الخاصية الجديدة الآمنة والأولى من نوعها.

وقد تم الإعلان عن هذه المبادرة الرائدة لأول مرة في سبتمبر ٢٠١٨ حين قام بنك الإثمار وشركة إيزي للخدمات المالية بكشف النقاب عن خططهم لإطلاق أول شبكة دفع بالبصمة في المنطقة بدعم من صندوق العمل "تمكين" لتقديم خدمة جديدة وفعالة للعملاء يمكنهم من خلالها إجراء العديد من معاملاتهم المالية. ويعد تدشين بنك الإثمار لأول شبكة صراف آلي بنظام البصمة جزءاً من مبادراته الرقمية وتماشياً مع التزامه بالتركيز على خدمة العملاء.

وبعد تدشين هذه الخدمة، فإن عملاء بنك الإثمار لن يكونوا في حاجة لاستخدام بطاقاتهم المصرفية لدى أجهزة الصرافة الآلية التابعة للبنك، حيث يمكنهم بسهولة استخدام بصماتهم مع إدخال الرقم السري عوضاً عن البطاقات لإتمام المعاملات المالية. وتوفر هذه الخدمة طريقة أسهل وأكثر أماناً من أي وقت مضى لإنجاز المعاملات المصرفية.

دور رائد

في شهر يوليو، أعلن بنك الإثمار التزامه التام بتطبيق معايير خدمات الصيرفة المفتوحة في مملكة البحرين، وعبر إدراك الحاجة إلى العمل مع شركات الأعمال وتوفير فرص للتعاون والعمل معاً، فإن البنك دعا شركات التكنولوجيا المالية "الفنتك" المعتمدة والشركات المحلية الناشئة وغيرهم من الشركات المهتمة بهذا المجال لمناقشة الفرص المتاحة.

وتسمح خدمات الصيرفة المفتوحة للعملاء تبادل بياناتهم المالية الخاصة بين مختلف المؤسسات والأنظمة. وفي المقابل، تفتح هذه الخدمة الباب أمام قطاع الخدمات المصرفية والمالية لفرص نمو جديدة وتخلق أيضاً منتجات وخدمات مصرفية جديدة ومميزة للعملاء.

إن بنك الإثمار، وهو عضو مؤسس لمركز خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط، لطالما لعب دوراً رائداً في تطبيق التكنولوجيا الجديدة من أجل المساعدة على تطوير منتجاته وخدماته كجزء من استراتيجيته التي تركز على خدمة العملاء.

تعزيز التواجد عبر الخدمات الإلكترونية

في شهر مايو، قام بنك الإثمار بكشف النقاب عن موقعه الإلكتروني المحدث بمجموعة واسعة من التحديثات والخدمات والتي تتميز بسهولة استخدامها. إن تحديثات الموقع الإلكتروني هي جزء من الاستراتيجية الرقمية للبنك، حيث أصبح أكثر تفاعلاً مع العميل ويتميز بسهولة تصفحه عبر مختلف الأجهزة، وقد تم تطويره تماشياً مع التزام البنك ليكون قريباً جداً من عملائه. ويتضمن الموقع الإلكتروني الجديد، والذي تم تصميمه من جديد، أحدث التقنيات المستخدمة في المواقع الإلكترونية مع التركيز على الابتكار وقابلية الاستخدام والوظائف والتصفح والتصميم المرئي وسهولة الاستخدام. ويمكن للعملاء حالياً تقديم طلب الحصول على بطاقات الائتمان والتمويل عبر الموقع الإلكتروني ويمكنهم أيضاً معرفة أوقات عمل الفروع ومدة الانتظار.

كما يوفر البنك خدمة تلبية الاحتياجات المصرفية لعملائه من خلال مواصلة التواصل معهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى مثل الإنستغرام والفيسبوك وتويتر ولينكدإن.

ولاحقا في شهر أكتوبر، قام بنك الإثمار بتدشين خدمة التواصل مع العملاء عبر التطبيق الهاتفي "الواتساب"، منصة التواصل الاجتماعي للأعمال والتي ستساعد على تحسين تجربة العملاء المصرفية. وبعد تدشين هذه الخدمة، فإن العملاء يمكنهم الاستفسار عن معلومات حول منتجات وخدمات بنك الإثمار، بالإضافة إلى طرح تساؤلات عامة عن مواقع وأوقات عمل الفروع ومواقع أجهزة الصراف الآلي وتواريخ سحوبات ثمار وقائمة الرابحين وغيرها من الاستفسارات والتساؤلات الأخرى المتعلقة بالعروض والحملات الترويجية. ويُعد إطلاق خدمة التواصل مع العملاء عبر تطبيق "الواتساب" جزءاً من الالتزام بالمبادرة الرقمية على مستوى البنك والتي تأتي نتيجة اهتمام البنك بالابتكار.

تحديثات هامة في المستقبل

في شهر سبتمبر، قام بنك الإثمار بالإعلان عن خططه للقيام بتحديثات هامة والتي ستحسن تجربة عملائه المصرفية. وتهدف هذه التحديثات، والتي تمثل جزءاً من المبادرات الرقمية طويلة المدى لبنك الإثمار، إلى المحافظة على مكانة البنك الرائدة في مجال التكنولوجيا والابتكار. وقد جاء هذا الإعلان بعد أن تم تعيين إحدى الشركات العالمية الرائدة في الحلول المصرفية للمساعدة على تحديث أنظمة إدارة علاقات العملاء (CRM) الأمر الذي سيجعل قدرات البنك في خدمة العملاء من بين الأفضل حول العالم.

إن برنامج إدارة علاقات العملاء القائم على برنامج Microsoft Dynamics المطور والجديد سوف يعزز من تجربة العملاء المصرفية وسيساعد على تقديم حلول جديدة تركز على العملاء وذلك تماشياً مع التوجهات المصرفية نحو زيادة إضفاء الطابع الشخصي والأمن والمرونة ومشاركة العملاء.

التركيز على الأعمال المصرفية الأساسية

إن بنك الإثمار ملتزم بالتركيز على العملاء، حيث أنهم يمثلون أهمية كبيرة بالنسبة لكافة أنشطة البنك. وليصبح واحداً من بنوك التجزئة المصرفية الرائدة في المنطقة، يحرص بنك الإثمار على الاستماع باهتمام لآراء العملاء ويعمل على ضمان تلبية توقعاتهم أو حتى تجاوزها. ويمثل هذا النهج الأساس الذي تقوم عليه استراتيجية البنك وكذلك عملياته اليومية.

وعلى سبيل المثال، قام بنك الإثمار في بداية عام ٢٠١٩ بتطوير حساب الادخار القائم على الجوائز "ثمار" مع تقديم ٣،٢٠٦ جائزة لأصحاب حساب ثمار، وهو أكبر عدد من الجوائز بين البنوك في البحرين. كما قام بنك الإثمار أيضاً بزيادة إجمالي مجموع الجوائز إلى ٤،٤٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي، بما في ذلك جائزتين كبرتين قيمة كل منهما مليون دولار أمريكي. إن هذه النسخة المطورة من حساب ثمار، والذي أصبح واحداً من البرامج التي تقدم أكبر عدد من الجوائز في مملكة البحرين، هو نتيجة التزام البنك بالاستماع باهتمام لمتطلبات العملاء والاستجابة الفعالة لآرائهم.

وفي شهر مارس، أعلن بنك الإثمار أنه أصبح بإمكان العملاء استلام بطاقات الخصم في الحال عبر فروع البنك. إن هذه الخدمة، التي تعزز من مكانة بنك الإثمار في الابتكار كبنك تجزئة إسلامي، متوفرة لجميع العملاء بما في ذلك العملاء الجدد عند قيامهم بفتح حساب جديد وتقديم طلب الحصول على بطاقة خصم أو للعملاء الذين يقدمون طلب لاستبدال بطاقاتهم الحالية. وسوف يستلم العملاء بطاقة الخصم فوراً مع أسمائهم مطبوعة عليها مباشرة من الفرع عند فتح حساباتهم.

وفي شهر أكتوبر ٢٠١٩، وكجزء من جهوده الرامية إلى مواصلة تطوير تجربة عملائه المصرفية، قام بنك الإثمار بافتتاح فرع المحرق في موقعه الجديد. إن هذا الفرع، والذي يتميز بسهولة الوصول إليه مع توفر مواقف للسيارات أفضل من موقع فرع البنك السابق في المحرق، وقد تم افتتاحه استجابة لمتطلبات العملاء. إن الفرع الجديد ذو الخدمات المتكاملة الواقع في مجمع السوق المركزي الجديد بالمحرق قد تم تصميمه لتقديم خدمات متميزة للعملاء من الأفراد والشركات سواء في المجمع أو في المناطق التجارية والسكنية القريبة. وبعد افتتاح الفرع، لا تزال شبكة فروع بنك الإثمار مكونة من ١٦ فرعاً وهي من أكبر شبكات التجزئة المصرفية في البحرين.

ولتطوير مستوى الخدمات التي يقدمها بنك الإثمار لكل فئات العملاء، قام بنك الإثمار في عام ٢٠١٩ بإعادة تصنيف فئات العملاء من ذوي الثروات من أجل التركيز بشكل أفضل على العملاء من أصحاب الثروات (HNWI) عبر خدمة البريمير المصرفية، والعملاء من أصحاب الثروات العالية (UHNWI) عبر خدمة البرايفت المصرفية. وقد واصلت كل من خدمة البريمير المصرفية وخدمة البرايفت المصرفية التركيز على توسيع قاعدة العملاء من أصحاب الثروات وأصحاب الثروات العالية، بالإضافة إلى نمو محفظتهم من خلال تقديم خدمات وعروض استثنائية.

استعراض العمليات (تابع)

وفي الوقت نفسه، واصلت مجموعة الأعمال المصرفية التجارية لبنك الإثمار تلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء من الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وكذلك المؤسسات المالية. كما تواصل تقديم خدمات الخزينة. وفي عام ٢٠١٩، قامت مجموعة الأعمال المصرفية التجارية بمواصلة تنويع قاعدة أصولها ونجحت في التعافي من أصول متعثرة. وقد استمر التركيز في عام ٢٠١٩ على تنمية محفظة البنك من المشاريع المتوسطة والصغيرة وتعزيز العلاقات مع العملاء من المؤسسات والشركات المالية. وقد تم تنويع الأصول من خلال تمويل قطاعات التصنيع وتجارة التجزئة والأغذية والبنية التحتية وتنمية قطاع مشاريع الإسكان الاجتماعي.

إدارة الأصول

ركز قسم إدارة الأصول في بنك الإثمار خلال عام ٢٠١٩ على الإدارة الفعّالة للأموال تحت الإدارة. وبصفته مضارباً عن مستثمري الأموال، يعمل قسم إدارة الأصول على تعظيم أداء الأموال تحت الإدارة من أجل تحقيق أعلى قيمة للمستثمرين. وتقع الأصول تحت الإدارة في مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. كذلك يقوم قسم إدارة الأصول بتوفير خدمات إدارة الاستثمارات الخاصة بالإثمار القابضة وشركتها التابعة آي بي كابيتال.

جوائز الأداء

في شهر يوليو، حصل بنك الإثمار على جائزة أفضل مصرف من حيث التمويل الشخصي في البحرين من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في حفل متميز عقد في لبنان وحضره كبار المصرفيين في الشرق الأوسط. وقد حصل بنك الإثمار على هذه الجائزة المرموقة بعد عملية الاختيار والمراجعة الشاملة التي قامت بها لجنة عالية المستوى من الخبراء في الصيرفة والاقتصاد، بالإضافة إلى قسم البحوث في اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

إن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب هو منظمة عربية بارزة تتم رعايتها من قبل القادة العرب في القطاع الاقتصادي والمالي، وكذلك رواد الصيرفة والخبراء البارزين ورجال الأعمال الناجحين والمحترفين وأصحاب المشاريع. كما أن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب هو منظمة شقيقة لاتحاد المصارف العربية، حيث إنه منظمة غير ربحية وليست تابعة للحكومة وتتمتع بالامتيازات والحصانات والإعفاءات الممنوحة للمنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية. كما أن اتحاد المصارف العربية يتمتع باستقلالية مالية وإدارية وتنظيمية كاملة، وهو يعتبر ممثلاً للقطاع المصرفي والمالي في الوطن العربي والداعم الرئيسي للبنوك والمؤسسات المالية العربية، فضلاً عن المؤسسات المصرفية العربية المشتركة.

في ديسمبر ٢٠١٩، حصل بنك الإثمار على جائزة البنك الإسلامي الأسرع نمواً في الفنتك في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية (WIBC) ٢٠١٩. وقد قام بتقديم الجائزة محافظ مصرف البحرين المركزي السيد رشيد محمد المعراج. ويدعو هذا المؤتمر خبراء الصيرفة الإسلامية من جميع أنحاء العالم إلى البحرين للمشاركة في مناقشة أهم القضايا واستعراض آخر التطورات وتبادل وجهات النظر في التوجهات الحالية. ويعد هذا المؤتمر السنوي في نسخته السادسة والعشرين واحداً من أهم المؤتمرات بالنسبة لفعاليات الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، ويقدم فرصة قيمة لإبراز إسهامات البحرين في الصيرفة الإسلامية العالمية. ووفقاً لمنظمي المؤتمر، فإن جوائز الأداء التي يتم تقديمها في المؤتمر هي جوائز مرموقة يتم منحها إلى أفضل المؤسسات المالية الإسلامية حسب مجموع النقاط على الأداء مقابل عدة معايير عالمية وإقليمية. وتحصل كل مؤسسة مالية على مجموع نقاط حسب النتائج المسجلة في ثلاثة معايير وهي الاستقرار المالي، والأداء المالي، والحوكمة والمسئولية الاجتماعية. وقد حصل على الجوائز المؤسسات المالية التي سجلت أعلى النقاط في المعايير العالمية والإقليمية.

التدريب والتطوير

لطالما أدرك بنك الإثمار بأن موظفيه هم أساس نجاحه. ونتيجة لذلك، يقوم بنك الإثمار بالاستثمار في تدريبهم وتطويرهم بشكل متواصل. وقد تضمن ذلك في عام ٢٠١٩ برامج تدريبية في مقر البنك وخارج مقر البنك، بالإضافة إلى برامج تدريبية خارج البحرين.

ففي شهر أبريل، أطلق بنك الإثمار برنامجاً تدريبياً جديداً في الالتزام للموظفين يهدف إلى تعزيز المعرفة بمتطلبات الالتزام في البنك وبالمتطلبات والأنظمة التي تصدرها الجهات الرقابية. وضم البرنامج ٤٨ موظفاً من مختلف إدارات وفروع البنك للمشاركة في البرنامج التدريبي الذي ينظم داخل البنك، إلى جانب تنظيم دورات متخصصة ليكونوا أول الداعمين لإدارة الالتزام في البنك.

وفي شهر يوليو، نظم بنك الإثمار برنامجاً تدريبياً لجميع موظفيه لضمان التزامهم بميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي ولتعريفهم بسياسات إدارة الموارد البشرية في البنك.

ووفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي، نظم بنك الإثمار برنامج تدريبي في التمويل الإسلامي وبرنامج تدريبي في قانون حماية البيانات الشخصية ودورات مراجعة سنوية في مكافحة غسيل الأموال لجميع الموظفين المعنيين. كذلك تم تنظيم برنامج توعوي شامل عن خطة استمرارية الأعمال وأمن المعلومات كل ثلاثة أشهر لجميع المنتسبين الجدد، بما في ذلك الموظفون والمتدربون والموظفون بعقود مؤقتة والأفراد والموظفون المتعاقدون من خارج البنك.

الاحتفال بالنجاح

في شهر مايو، قام بنك الإثمار بتنظيم حفل عشاء لتكريم الموظفين الذين حصلوا مؤخراً على شهادات احترافية متقدمة. وقد تم تكريم ما مجموعه ٢٢ موظفاً من مختلف إدارات البنك بما في ذلك إدارة تقنية المعلومات وإدارة المخاطر ودعم الأعمال المصرفية للأفراد وشبكة الفروع وإدارة وتطوير المنتجات وقسم التحصيل والالتزام الشرعي وقسم المبيعات والشؤون القانونية والموارد البشرية والأعمال المصرفية الخاصة وذلك لحصولهم على شهادات في مختلف المجالات والتي تتضمن شهادة إدارة المشاريع الاحترافية والدبلوم المتقدم في الصيرفة الإسلامية وشهادة زميل معتمد في إدارة قواعد البيانات Oracle 12c وشهادة مدقق رئيسي لمعيار آيزو ٢٧٠٠١:٢٠١٣ وشهادة زميل معتمد في إدارة المشاريع (CAPM) وشهادة الماجستير المهني في الصيرفة الإسلامية والمالية وشهادة دبلوم ممارس في الموارد البشرية CIPD.

كما قام البنك طوال العام بتوزيع هدايا للموظفين للاحتفال بعدة مناسبات من بينها الذكرى السنوية لتعيينهم، بالإضافة إلى الاحتفال بقدوم شهر رمضان المبارك وعيد الفطر وعيد الأضحى واليوم الوطني ويوم العمال.

وواصل البنك تنظيم برنامج "فطور مع الرئيس التنفيذي ونائبه" حيث يتم اختيار الموظفين بشكل عشوائي من مختلف إدارات البنك ودعوتهم للمشاركة بأفكارهم وتحدياتهم وطموحاتهم واقتراحاتهم وتوقعاتهم مع المديرين التنفيذيين في اجتماع غير رسمي على وجبة الفطور.

الاستثمار في موظفينا

في شهر أبريل، قام موظفو بنك الإثمار الذين تطوعوا ليصبحوا مسئولي السلامة من الحرائق بحضور دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام في مكافحة الحرائق والإسعافات الأولية في مدرسة الدفاع المدني في البحرين. وقد تضمنت الدورة نبذة عن الإسعافات الأولية والتي ركزت على كيفية معالجة الصدامات والنزيف ونوبات الصرع وهبوط مستويات السكر في الدم وضربة الشمس. كما تضمن التدريب محاضرات حول الأنواع المختلفة للحرائق وكيفية مكافحتها.

وفي شهر أكتوبر، قام بنك الإثمار بتنظيم مباراة كره قدم للموظفين من إدارات ووحدات الدعم. وقد كانت المباراة فرصة لتشجيع روح العمل كفريق واحد ولمساعدة الموظفين للتعرف أكثر على بعضهم.

استعراض العمليات (تتمة)

التدريب (البحرين)

معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	الإجمالي: ٢,١٧١ ساعة من منصب مدير فأعلى: ٤٨٠ ساعة المناصب الأقل من مدير: ١,٦٩١ ساعة
التدريب الخارجي - البحرين	الإجمالي: ٢,٠٦٤ ساعة من منصب مدير فأعلى: ٨٠٣ ساعة المناصب الأقل من مدير: ١,٢٤٣ ساعة
التدريب الخارجي - خارج البحرين	الإجمالي: ١٣٤ ساعة من منصب مدير فأعلى: ٦٤ ساعة المناصب الأقل من مدير: ٧٠ ساعة
التدريب داخل البنك	الإجمالي: ٤,٧٣٠ ساعة من منصب مدير فأعلى: ١,٢٦٩ ساعة المناصب الأقل من مدير: ٣,٤٦١ ساعة
دورة أخلاقيات العمل الإسلامي المصرفي والحوكمة - من متطلبات مصرف البحرين المركزي	٤٠ موظفاً نجحوا في استكمال الدورة
برنامج المستشار المالي / المستوى الأول	نجح ٤ موظفون في استكمال البرنامج نجح ٧ موظفون في استكمال الوحدة الأولى
برنامج المستشار المالي / المستوى الثاني	نجح ٩ موظفون في استكمال البرنامج
مكافحة غسيل الأموال - من متطلبات مصرف البحرين المركزي	المنتسبون الجدد: ٥٩ موظفاً دورات المراجعة السنوية: ٢٣١ موظفاً

نبذة عامة عن الموظفين (البحرين)

	البحرينيون			غير البحرينيين		
	مساعد مدير فأعلى	مساعد ومسؤول أول	مسؤول فأقل	مساعد مدير فأعلى	مساعد ومسؤول أول	مسؤول فأقل	إجمالي
ذكور	٧٣	٦٤	٣٩	٦	١	٠	١٨٣
إناث	٢٥	٤٧	٣٧	٢	٠	٠	١١١
إجمالي	٩٨	١١١	٧٦	٨	١	٠	٢٩٤

دورنا في المجتمع

كبنك تجزئة إسلامي رائد، يدرك بنك الإثمار الدور الهام الذي يجب أن يؤديه في دعم المجتمع المحلي. وقد واصل البنك، الذي لطالما اتخذ هذه المسئولية على محمل الجد، خلال عام ٢٠١٩ تقديم الدعم لجمعيات خيرية محلية وفي نفس الوقت المشاركة في فعاليات وطنية هامة.

ففي عام ٢٠١٩، واصل بنك الإثمار للعام الثاني عشر على التوالي دعمه بطولة كأس جلالة الملك حمد للغولف التي قام بتنظيمها الاتحاد البحريني للغولف. إن هذه البطولة التي أقيمت تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في النادي الملكي للغولف، هي من أهم فعاليات رياضة الغولف في البحرين وواحدة من البطولات الرياضية الهامة في المنطقة.

وفي شهر أبريل، قام بنك الإثمار بتقديم دعمه لمركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية. وسيعزز هذا الدعم من مكانة الخدمات الطبية الملكية لقوة دفاع البحرين في المستشفى العسكري وسيسهم في تطوير الخدمات الصحية في البحرين. إن مركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية هو أول مركز للتدريب بالمحاكاة في مملكة البحرين. والهدف من المركز أن يكون بمثابة مركز تعليمي طبي متكامل يستقطب تعاون المعاهد الصحية والتعليمية المميزة في مختلف أنحاء العالم.

وفي شهر يونيو، قام بنك الإثمار بتوزيع قسائم مشتريات ودعم مالي للجمعيات الخيرية المرخصة بمملكة البحرين لمساعدة الأسر ذوي الدخل المحدود خلال شهر رمضان المبارك. وقد تعاون البنك مع أكثر من ١٠٠ جمعية خيرية لضمان مساعدة أكبر عدد ممكن من الأسر التي تستحق الدعم.

كما قام بنك الإثمار في عام ٢٠١٩ بدعم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومستشفى الإرسالية الأمريكية وجامعة الخليج العربي والاتحاد البحريني لألعاب القوى واللجنة الأولمبية البحرينية وبوليتكنك البحرين وجمعية السكرتارية البحرينية وكشافة البحرين وجمعية المستقبل الشبابية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسة الخيرية الملكية ومدرسة الشيخة حصة للبنات.

إن بنك الإثمار يلتزم بأداء دور حقيقي وهام في المجتمع ليس فقط من خلال الأعمال الخيرية وتقديم الدعم المادي للمبادرات التي تستحق، إنما أيضاً من خلال أداء دور مباشر بالمساهمة في إعداد أجيال المستقبل من رواد القطاع المصرفي والمالي في مملكة البحرين.

ففي صيف عام ٢٠١٩، استقبل بنك الإثمار ثمانية وعشرين طالباً وطالبةً من مختلف الجامعات في البحرين والخارج للمشاركة في برنامج التدريب الصيفي السنوي للبنك. ويقدم البرنامج التدريبي، والذي استمر لمدة شهرين ويتم تنظيمه كل عام منذ مدة طويلة، للمتدربين الفرصة للتعرف على الهيكل التنظيمي للبنك ومجالات العمل الأساسية في بنوك التجزئة الإسلامية، بالإضافة إلى تعريفهم بالعمليات اليومية. وقد تم توزيع الطلبة على مختلف إدارات البنك حسب تخصصاتهم ورغباتهم بما في ذلك إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وشبكة الفروع والرقابة المالية وتقنية المعلومات والعمليات المصرفية والتدقيق الداخلي والشؤون القانونية والشريعة والاتصالات المؤسسية والتسويقية والموارد البشرية.

تكريم وتقدير

لقد حظيت إسهامات بنك الإثمار في دعم المجتمع المحلي بالتقدير.

ففي شهر يوليو، قدم وزير الصناعة والتجارة والسياحة جائزة تقديرية للبنك تقديراً له على دعمه معسكر برنامج رائد الأعمال التقني في نسخته السنوية الأولى.

وفي شهر أكتوبر، قدم سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الخيرية وشؤون الشباب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة جائزة تقديرية لبنك الإثمار لدعمه بطولة ناصر لكرة القدم في شهر رمضان.

وفي شهر أكتوبر، قام وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بتكريم بنك الإثمار على دعمه مؤتمر الزكاة الدولي الذي أقيم في البحرين.

الاستعراض المالي

الأداء المالي

لقد بلغ صافي ربح بنك الإثمار ٢,٤٨ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقارنةً بصافي ربح بلغ ١٤,١٤ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وكان صافي الخسارة الخاص بمساهمي البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغ ١,٣٥ مليون دينار بحريني مقارنةً بصافي ربح بلغ ١,٤١ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

وتظهر النتائج المالية لبنك الإثمار دخل مستقر لهذه الفترة. وخلال العام، سجل البنك دخلاً تشغيلياً بلغ ٨٥,٣٩ مليون دينار بحريني مقابل ٨٣,٨٢ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. كما سجل البنك إجمالي إيرادات قبل خصم المخصصات والضرائب الخارجية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغ ١٥,٧ مليون دينار بحريني مقابل ١٣,٧ مليون دينار بحريني في الفترة نفسها من عام ٢٠١٨.

وخلال شهر ديسمبر ٢٠١٨، أصبح صندوق دلمونيا للتطوير ١ تابعاً لبنك الإثمار بعد ارتفاع حصة البنك في شركة الصندوق بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة. وبناءً على ذلك، تم تحقيق ربح وقدره ١٩,٢ مليون دينار بحريني من صفقة شراء ناتجة عن إعادة تقييم مشروع تطوير عقاري.

الوضع المالي

بلغ إجمالي الأصول ٢,٩٨ مليارات دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفض بنسبة ٤,٨ في المائة، مقابل ٣,١٣ مليارات دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

وقد بلغت محفظة المرابحة والتمويلات الأخرى ١,٨٨ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفضت بنسبة ٦,٩ في المائة مقابل ٢,٠٣ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وكان رصيد حسابات الاستثمارات المطلقة قد بلغ ١,٠٦ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفض بنسبة ٦,٩٥ في المائة مقابل مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ نتيجة لظروف السوق.

وقد بلغ إجمالي حقوق الملكية ٧٩,١٧ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أي انخفض بنسبة ٧,٣ في المائة مقابل ٨٥,٣٩ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي نتيجة تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالية (FAS 30) وتأثير أسعار صرف العملات نتيجة انخفاض قيمة الروبية الباكستانية خلال العام على حقوق المساهمين.

الشركات الرئيسية التابعة

أعضاء مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية

الشركات الرئيسية التابعة

بنك فيصل المحدود

يُمثّل بنك فيصل المحدود أحد أبرز مصارف التجزئة في باكستان وأسرعها نمواً. ويزاول البنك أعماله، بما في ذلك كياناته السابقة، منذ ثلاثة عقود، وأسهمه مدرجة في سوق الأوراق المالية في باكستان.

ويعمل بنك فيصل المحدود بشكل رئيسي في الأنشطة المصرفية للشركات والأفراد والأنشطة المصرفية التجارية، كما يسعى باستمرار إلى تقديم خدمات عالية الجودة تلبّي كافة الاحتياجات المالية لعملائه. كذلك تم تحويل فروعه إلى مراكز متطورة لبيع المنتجات المتعددة، والتي تتيح للعملاء مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتنوّعة. كما يركّز البنك بشكل كبير على تحقيق التكافؤ والتآزر بين وحدات أعماله المختلفة ليضمن لعملائه أعلى مستوى من القيمة وأفضل الحلول الشاملة. ويمتلك بنك الإثمار ٦٦,٥٧ في المائة من بنك فيصل المحدود.

ولدى بنك فيصل المحدود ٥٥٥ فرعاً موزعين على ١٣٠ مدينة في جميع أنحاء باكستان. ولدى البنك عملاء من كبرى الشركات والمؤسسات التجارية والشركات المتوسطة والصغيرة والأفراد. ويعمل بنك فيصل المحدود على زيادة انتشار شبكة فروعه لتسهيل وصول العملاء إليه ولتوفير الخدمات المصرفية للعملاء أينما كانوا.

ويعمل البنك على تعزيز أنظمة التكنولوجيا لديه لخدمة العملاء وخفض تكلفة الأعمال. وقد قام بنك فيصل المحدود بإطلاق بطاقة إلكترونية تسمح للعملاء بالشراء عبر الإنترنت من جميع أنحاء العالم وبشكل آمن.

ومع زيادة معدلات أسعار الفائدة محلياً ومجموعة الودائع الجيدة ومحفظة القروض المتنوعة، فمن المتوقع أن يحافظ البنك على مسار نموه.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغا ٦٠٠ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ١,٥ مليار دينار بحريني) و ٤٦ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ١,٥ مليون دينار بحريني) على التوالي.

إن الاستثمار في الروبية الباكستانية يعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية. وكانت الخسارة المتراكمة للعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغت ٣٧,٢ مليون دينار بحريني (مدرجة في بيان احتياطي تحويل العملات الأجنبية للتغيرات في حقوق المساهمين).

صندوق دلمونيا للتطوير ١

صندوق دلمونيا للتطوير ١ (الصندوق) هو شراكة محدودة معفاة أُنشأ وسُجل بموجب قانون جزر كايمان. إن الشريك العام في هذه الشراكة هو شركة إثمار - دلمونيا العامة للشركاء المحدودة. وقد تم إنشاء الصندوق لشراء ٦٥٠ ألف متر مربع من الأراضي داخل مشروع الجزيرة الصحية - مشروع دلمونيا في البحرين، لتطوير البنية التحتية وبيع هذه الأراضي مجزئة.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغا ٥٩,٢ مليون دينار بحريني و ٥٠,٥ مليون دينار بحريني على التوالي.

مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل

رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى صاحب السمو الملكي الأمير عمرو خبرة عملية تربو على ٣٠ عاماً تشمل مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والإدارة التنفيذية والهندسة المعمارية والهندسة.

وهو رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست ورئيس مجلس إدارة الإثمار القابضة وبنك فيصل الإسلامي (السودان) وبنك فيصل الإسلامي (مصر). بالإضافة إلى ذلك، فإن صاحب السمو الملكي الأمير عمرو هو أيضاً مؤسس وعضو مجلس إدارة شركة البحر الأحمر للاستشارات والتصاميم (جدة) ورئيس مجلس إدارة شركة الدليل لنظم المعلومات (التي يوجد مقرها في جدة ولها شركات شقيقة في كل من تونس والسودان وباكستان). وهو أيضاً زميل في الجمعية السعودية للبناء وتطوير المدن ونظافة البيئة وعضو في الهيئة السعودية للمهندسين. ويحمل صاحب السمو الملكي الأمير عمرو شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

تونكو يعقوب خيرا

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى الأمير يعقوب خبرة عملية تزيد على ٣٥ عاماً في القطاع المصرفي والمالي.

إن الأمير يعقوب هو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. كما أنه يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة MAA القابضة برهاد (ماليزيا)، والتي انضم إليها في عام ١٩٩٨. وقبلها عمل الأمير يعقوب لمدة ١٩ عاماً في شركة التأمين برهاد المتحدة (ماليزيا)، حيث تولى آخر منصب له كرئيس مجلس إدارة بتلك الشركة. كما عمل في برايس ووتر هاوس بالمملكة المتحدة وماليزيا. والأمير يعقوب حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم مع مرتبة الشرف من جامعة سيتي بلندن، وهو عضو زميل بالمعهد القانوني للمحاسبين في انجلترا وويلز.

الشيخ زامل عبد الله الزامل

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

الشيخ زامل عبد الله الزامل رجل أعمال معروف في المملكة العربية السعودية وفي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ولديه خبرة عملية تزيد عن ٣٧ عاماً في إدارة الأنشطة التجارية في قطاعات مختلفة. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. كما أنه أيضاً النائب التنفيذي لرئيس مجموعة الزامل القابضة ورئيس مجلس إدارة شركة الزامل للخدمات البحرية وشركة الزامل للصيانة والتشغيل المحدودة. وهو يمثل العديد من المؤسسات مثل غرفة التجارة والشركات الصناعية والبنوك وذلك بصفته عضو مجلس إدارة. وقد تلقى الشيخ الزامل دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يحمل شهادة البكالوريوس في هندسة البترول من جامعة جنوب كاليفورنيا وشهادة الماجستير في التخصص نفسه من جامعة ويست فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

عبد الحميد محمد أبو موسى

عضو تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

يمتلك السيد أبو موسى خبرة عملية تزيد على ٤٩ عاماً في القطاع المصرفي والمالي، وهو عضو في مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست وعضو مجلس إدارة الإثمار القابضة.

يشغل السيد أبو موسى حالياً منصب محافظ بنك فيصل الإسلامي بجمهورية مصر العربية، والذي انضم إليه في العام ١٩٧٩. وقبلها كان يعمل لدى البنك المركزي المصري لمدة ١٦ عاماً. وهو أيضاً رئيس مجلس الأعمال المصري - السعودي وهو عضو في الجمعية العامة لشركة مصر القابضة للتأمين (مصر).

كما أن السيد أبو موسى عضواً في مجلس إدارة كل من بنك فيصل الإسلامي في السودان وممتلكات للتأمين في مصر وأيادي للاستثمار والتطوير في مصر وشركة ميدور للكهرباء "ميداليك"- مصر وصندوق الأوقاف للاستثمار العقاري - البنك الإسلامي للتنمية - جدة. وهو رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للتأجير التمويلي "انكوليس" في مصر ونائب رئيس مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. إن السيد أبو موسى هو أيضاً عضو في اللجنة الاستشارية لصندوق أرميلا، ميلانو، إيطاليا وعضو في اللجنة الاستشارية لصندوق أنستازيا، ميلانو، إيطاليا.

ويحمل السيد أبو موسى درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة في جامعة القاهرة بمصر وشهادة الدبلوم في المالية من جامعة القاهرة. وحصل على الدبلوم العالي في الاقتصاد من جامعة لويجي بوكوني في ميلانو بإيطاليا.

مجلس الإدارة (تتمة)

محمد عبد الرحمن بوجيري

عضو تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى السيد محمد بوجيري خبرة تزيد على ٤٩ عاماً في المحاسبة والأعمال المصرفية التجارية والخارجية. وقد كان السيد بوجيري رئيساً تنفيذياً في بنك الإثمار من ١٢ يوليو ٢٠١٠ حتى ٣١ أغسطس ٢٠١٣، وهو عضو في مجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠١٠. كما أنه عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة وآي بي كابيتال.

ويشغل السيد بوجيري منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دار المال الإسلامي ترست. وسابقاً، شغل منصب المدير العام للمكاتب الخاصة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود في المملكة العربية السعودية ومنصب نائب الرئيس التنفيذي لمصرف البحرين الشامل.

كما أن السيد بوجيري هو رئيس مجلس إدارة في كل من دار المال الإسلامي (جيرسي) المحدودة، وإم إف إيه آي (جيرسي) المحدودة، وشركة فيصل فايننس ماروك إس. إيه.، ومكتب فيصل الخاص، وشركة دار المال الإسلامي للخدمات الإدارية، وشركة الإثمار للتطوير، وشركة نسيج (الرباط) .

والسيد بوجيري هو أيضاً عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (جزر الباهاما) المحدودة وشركة فيصل باهاما المحدودة وشركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول جي.إس.سي مقفلة، ودار المال الإسلامي إن في، وفيصل فايننس لوكسمبرغ وشامل فايننس لوكسمبرغ.

وقد درس السيد بوجيري المحاسبة والرياضيات والاقتصاد في جامعة بوليتكنك الخليج بالبحرين.

عبد الإله إبراهيم القاسمي

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

يمتلك السيد القاسمي خبرة تزيد على ٣٤ عاماً في الأعمال الإدارية المتنوعة. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة وشركة آي بي كابيتال.

وقد شغل السيد القاسمي سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لصندوق العمل "تمكين"، حيث استقال من هذا المنصب في مايو ٢٠١٠ وكان نائب الرئيس التنفيذي لمشروع صندوق العمل في مجلس التنمية الاقتصادية والوكيل المساعد لشؤون التدريب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومدير قسم الهندسة والصيانة في وزارة الصحة. وقد شغل أيضاً منصب رئيس لجنة إطار المؤهلات البحرينية واللجنة التنظيمية لمعرض المهن، وقد كان عضواً في جمعية المهندسين البحرينية وجمعية حماية المستهلك البحرينية.

وهو حالياً عضو في مجلس إدارة مجموعة سوليدرتي القابضة وشركة نسيج وبنك فيصل المحدود (باكستان) وشركة سوليدرتي السعودية للتكافل (المملكة العربية السعودية). وهو أيضاً عضو في مجلس أمناء مدرسة لؤلؤة الخليج العربي. ويحمل السيد القاسمي شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من كلية كوين ماري، جامعة لندن في المملكة المتحدة وشهادة الماجستير في تخطيط المرافق الصحية من جامعة نورث لندن بالمملكة المتحدة وحاصل كذلك على الدبلوم في إدارة الرعاية الصحية من الكلية الملكية الأيرلندية للجراحين في البحرين.

عمر عبدي علي

عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في ٢٠ يونيو ٢٠١٩

يتمتع السيد علي بخبرة تزيد على ٤٩ عاماً في القطاع المالي والإدارة العامة للتطوير وكذلك في القطاع التجاري والخدمات المصرفية الاستثمارية في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. إن السيد علي هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة كوادرون للاستثمارات المحدودة (السودان) والاستثمارات العقارية المتكاملة (المملكة المتحدة وتنزانيا). وفي السابق، عمل السيد علي في دار المال الإسلامي ترست حيث كان الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات من العام ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩، وقبل ذلك كان نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية ونائب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي من العام ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦. وقبلها كان مدير الشؤون المالية والمدير المالي في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (السودان). كما عمل السيد علي في البنك الأفريقي للتنمية لمدة عشر سنوات وكان آخر منصب تقلده هناك هو المدير المالي للبنك. وعمل أيضاً في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العربية للاستثمار والزراعة حيث شغل أيضاً منصب المدير المالي. وقد عمل في هاتين المؤسستين لمدة ٧ سنوات. إن السيد علي هو محاسب معتمد من كلية التجارة بجامعة ليدز في المملكة المتحدة وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين.

الدكتورة أماني خالد بورسلي

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابها في ١٨ أبريل ٢٠١٩

تمتلك الدكتورة بورسلي، التي شغلت سابقاً منصبي وزيرة التجارة والصناعة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في الكويت، ما يقارب ٣١ عاماً من الخبرة في مجال الاستشارات والتدريب والقطاع المصرفي. وتشغل الدكتورة بورسلي منصب رئيس مجلس إدارة شركة آي بي كابيتال وهي عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة.

وتعمل الدكتورة بورسلي حالياً بروفيسور في قسم التمويل بجامعة الكويت في كلية العلوم الإدارية ولها العديد من الأبحاث والتقارير المنشورة في مجال أنظمة أسواق المال والحوكمة المؤسساتية والتخطيط الاستراتيجي. كما أن الدكتورة بورسلي هي عضو في مجلس أمناء جمعية الشفافية الكويتية لجائزة مكافحة الفساد للقطاع العام بدولة الكويت، وقد حصلت الدكتورة عام ٢٠١٨ على جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي المقدمة من بنك الكويت المركزي كما حصلت سابقاً على جائزة الشرق الأوسط للتميز في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد لمساهماتها في تطوير نظام أسواق المال وقوانينه في دولة الكويت. وهي مؤسس جائزة التميز في الحوكمة. وقبل تقلّدها المناصب الوزارية، كانت الدكتورة بورسلي رئيس مجلس إدارة ومؤسس شركة كابيتال ستاندردز للتصنيف الائتماني، أول وكالة مستقلة للتصنيف الائتماني في الكويت وذلك من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١١، وقد كانت أيضاً عضو مجلس إدارة بنك برقان في الكويت من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١١، كما ترأست مشروع هيئة أسواق المال من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠٠٧. والدكتورة بورسلي، التي لها العديد من المقالات في الكتب والمجلات العلمية المتخصصة، بدأت العمل في القطاع المصرفي ببنك الكويت الوطني في العام ١٩٨٧ وفي مجال التدريس بجامعة الكويت في العام ١٩٨٨. وتحمل الدكتورة بورسلي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة الكويت، وشهادة ماجستير الأعمال المصرفية من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدكتوراه في التمويل من جامعة جنوب إلينوي في كاربوندیل بالولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخ محمد عبد الله عبد الكريم الخريجي

عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى الشيخ الخريجي خبرة عملية تزيد على ٤١ عاماً في الأعمال المصرفية والإدارية المتنوعة.

وهو عضو مجلس الإدارة في الإثمار القابضة. ويشغل الشيخ الخريجي حالياً رئاسة مجالس إدارات العديد من الشركات في المملكة العربية السعودية منها شركة مجموعة الخريجي القابضة وشركة هل الدولية وشركة أبناء عبدالله الخريجي العقارية المحدودة. ولدى الشيخ الخريجي عضوية في مجلس المشرفين بمجموعة دار المال الإسلامي ترست ومجلس إدارة شركة أسمنت ينبع (المملكة العربية السعودية) ومجلس إدارة شركة ورلدكير العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية). وعضو المجلس الفخري لجامعة دار الحكمة في جدة وعضو مجلس إدارة مؤسسة بيان للتعليم. وقد كان الشيخ الخريجي في السابق رئيس مجلس إدارة بنك فيصل للاستثمار (البحرين). ويحمل الشيخ الخريجي شهادة ليسانس حقوق من جامعة القاهرة في مصر، وهو حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة التغير من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدبلوم في إدارة التسويق من المعهد العالمي للتسويق كمبردج بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلهام إبراهيم عبدالله حسن

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابها في ١٨ أبريل ٢٠١٩

إن السيدة حسن، والتي لديها أكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة المتنوعة في مجال الخدمات التمويلية، هي عضو مجلس إدارة في كل من الإثمار القابضة وآي بي كابيتال، وهي رئيسة مجلس إدارة مركز تأهيل للرعاية الصحية ومستشار لاستراتيجية الأعمال والشركة، بالإضافة إلى عضويتها في مجلس إدارة كل من ممتلكات ومجموعة سوليدرتي القابضة - البحرين وشركة بي إن بي باريبا للاستثمار - المملكة العربية السعودية. وهي سيدة أعمال رائدة في مملكة البحرين، حيث كانت أول سيدة تتولى منصب شريك في برايس ووتر هاوس كوبرز في منطقة الشرق الأوسط. وقد تم التصويت لها كواحدة من أكثر السيدات تأثيراً في الشرق الأوسط من مجلة فوربس وحصلت على جائزة يوروموني لخدمات الضمان الإسلامي الاستشارية. وقد كانت السيدة حسن سابقاً عضو مجلس إدارة في كل من مجلس التنمية الاقتصادية البحرين وتمكين وبنك البحرين والكويت وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) وجامعة البحرين وكل من لجنة تمكين المرأة اقتصادياً في المجلس الأعلى للمرأة ولجنة التخطيط والمتابعة في جمعية سيدات الأعمال البحرينية. كما شغلت السيدة حسن منصب الشريك المسئول عن البحرين في برايس ووتر هاوس كوبرز حتى يونيو ٢٠١٠ وكانت مدير الخدمات المالية في برايس ووتر هاوس كوبرز بالشرق الأوسط حتى يونيو ٢٠٠٧. وقد عملت السيدة حسن مع المؤسسات الإسلامية بصورة رئيسية منذ أن التحقت ببرايس ووتر هاوس كوبرز في بداية الثمانينات. إن السيدة حسن حصلت على مؤهل محاسب قانوني معتمد في عام ١٩٨٦ وهي عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين.

هيئة الرقابة الشرعية

سماحة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع

رئيس الهيئة

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يعد الشيخ المنيع أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم.

وهو رئيس هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

كما أنه عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وهو أيضاً عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ورئيس وعضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الشيخ المنيع، وهو خبير في مجمع الفقه الإسلامي، حاصل على درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء في المملكة العربية السعودية، وألف عدة كتب منها "النقود الورقية: الحقيقة والتاريخ والواقع"، و "بحوث اقتصادية" و "نافذة على المجتمع" وغيرها.

فضيلة الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يُعدّ الشيخ يعقوبي أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم، كما أنه رجل أعمال ناجح من مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

كما أنه عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وهو أيضاً عضو الهيئة الاستشارية الشرعية بمصرف البحرين المركزي، ويتولى الشيخ يعقوبي رئاسة أو عضوية هيئات الرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق الاستثمارية والبنوك الدولية في دول الخليج العربي والوطن العربي والعالم.

وفي العام ٢٠٠٧، منح حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشيخ يعقوبي وسام الكفاءة تقديراً لخدماته داخل مملكة البحرين وخارجها. كما حصل الشيخ يعقوبي أيضاً على جائزة الابتكار في الرقابة الشرعية من مجلة يوروموني، فضلاً عن جائزة الأعمال لمصرفية الإسلامية الماليزية، وغيرها من الجوائز.

ويحمل الشيخ يعقوبي العديد من الشهادات الأكاديمية والتقديرية والشهادات الفخرية، وله عدد كبير من المؤلفات والتحقيقات المطبوعة.

فضيلة الشيخ محسن آل عصفور

عضو

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يعدّ الشيخ آل عصفور أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتدّ برأيهم في مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

وبالإضافة إلى عضويته في هيئة الرقابة الشرعية التابعة لبنك الإثمار، فهو أيضاً عضو الهيئة الاستشارية الشرعية بمصرف البحرين المركزي والعديد من هيئات الرقابة الشرعية في مملكة البحرين وخارجها.

إن الشيخ آل عصفور هو عضو في تطوير المناهج الدراسية في المعهد الديني الجعفري، وهو أيضاً عضو في هيئة الرقابة الشرعية للوكالة الدولية للتصنيف الإسلامي التابعة للبنك الإسلامي للتنمية. وهو خريج الحوزة الإسلامية في مدينة قم في إيران. وقد ألّف أكثر من ٦٠ كتاباً عن الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ أسامة محمد سعد بحر

عضو

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يُعدّ الشيخ بحر أحد علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتدّ برأيهم من مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

وهو حالياً عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك الطاقة الأول (البحرين)، كما يتولى عضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق والمحافظ الاستثمارية في البحرين وخارجها.

ويحمل الشيخ بحر درجة الماجستير من جامعة الإمام الأوزاعي في لبنان، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الأمير عبد القادر الجزائري في الدراسات الإسلامية في الجزائر.

وللشيخ بحر العديد من المؤلفات المطبوعة في مجال البنوك الإسلامية وشؤون المجتمع، كما أن له العديد من اللقاءات والمشاركات الإذاعية والمقالات الصحفية.

الإدارة التنفيذية

أحمد عبدالرحيم
الرئيس التنفيذي

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة غلامورغان، ويلز، المملكة المتحدة (١٩٩٩).
- زميل في معهد المحاسبين الماليين، لندن، المملكة المتحدة (١٩٩٥) والمعهد العام للمحاسبين، أستراليا (٢٠١٤).
- شهادة دبلوم الإدارة التنفيذية، جامعة البحرين (١٩٩٣).
- شهادة الدبلوم المتقدم في الصيرفة، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (١٩٩٨).
- ٤٢ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٦.

عبد الحكيم خليل المطوع
نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البحرين (١٩٩١).
- درجة الدبلوم العالي في الإدارة، جامعة البحرين (١٩٩٠).
- بكالوريوس في الهندسة من جامعة تكساس في أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨١).
- ٣٨ عاماً من الخبرة، من ضمنها ١٧ عاماً في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٣.

محمد حسن جناحي
مدير عام، مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد

- دبلوم متقدّم في الصيرفة والمالية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (١٩٩٨).
- ٣٥ عاماً من الخبرة في مجال الأعمال المصرفية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٢.

يوسف عبد الله الخان
مدير عام، تقنية المعلومات والعمليات المصرفية والشئون الإدارية

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أما الدولية في البحرين (٢٠٠٥).
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين (١٩٨٩).
- ٣١ عاماً من الخبرة العملية.
- انضم إلى المجموعة عام ١٩٨٩.

عبد الله عبد العزيز طالب
مدير عام، مجموعة الأعمال المصرفية التجارية

- بكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة المملكة (٢٠٠٩).
- دبلوم متقدّم في الصيرفة الإسلامية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (٢٠٠٥).
- ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٤.

ميسان فيصل المسقطي
مساعد المدير العام، رئيس إدارة الأصول

- بكالوريوس في الهندسة الصناعية، جامعة ولاية كنساس، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٧)..
- برنامج ممثل الاستثمار (المستوى ٧)، البحرين (٢٠٠٠).
- ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٩.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

ثاقب محمود مصطفى
مساعد المدير العام، رئيس الشئون المالية، رئيس الرقابة المالية

- مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ٢٠١٩.
- الشهادة الدولية في المخاطر والأنظمة المصرفية (ICBRR)، (٢٠١١).
- عضو في المعهد القانوني للمحاسبين في إنجلترا وويلز (ICAEW)، (٢٠١٠).
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPD) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٩).
- زميل عضو في الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (ACCA) (٢٠٠٣).
- بكالوريوس في التجارة من جامعة كراتشي في باكستان (١٩٩٩).
- ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

رافد أحمد المناعي
رئيس إدارة المنتجات والشراكات التجارية

- ماجستير في التجارة في الأنظمة المعلوماتية من جامعة كوينزلاند (٢٠٠٠).
- بكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة البحرين (١٩٩٨).
- ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

بالو ترافلاندر رامامورثي
رئيس الالتزام ومكافحة غسيل الأموال، ومسؤول الالتزام

- شهادة الدبلوم الدولية في الالتزام (ICA-IDC)، معهد الالتزام الدولي وجامعة مانشستر (٢٠١٤)
- شهادة معتمدة في إدارة تكنولوجيا المعلومات (CGEIT)، جمعية مراقبة وتدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٨)
- شهادة مدقق معتمد لنظم المعلومات، جمعية مراقبة وتدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١)
- شهادة ماجستير في التجارة، جامعة مادوراي كاماراج - الهند (١٩٩٦)
- زميل معتمد للمعهد الهندي للمصرفيين، معهد المصرفيين (١٩٨٦)
- ٣٦ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٨

خليل إبراهيم العصفور
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين (٢٠٠١).
- زميل الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (FCCA)، المملكة المتحدة (٢٠٠٥).
- شهادة مساعد مدير إدارة المخاطر (APRM) من الجمعية الدولية لمديري إدارة المخاطر (PRMIA)، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٢).
- زميل المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)، المملكة المتحدة (٢٠١٢).
- شهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) من معهد المدققين الداخليين المعتمدين، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٨).
- ١٨ عاماً من الخبرة في الخدمات المصرفية والمالية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٦.

فاطمة عبدالله بودهيش
رئيس إدارة المخاطر

- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين (٢٠٠٧)
- شهادة محاسب قانوني معتمد، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٢)
- شهادة في قيادة الإدارة التنفيذية، كلية داردن للدراسات العليا في إدارة الأعمال، جامعة فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١)
- بكالوريوس المحاسبة من جامعة البحرين (٢٠٠٠)
- ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي
- انضمت إلى المجموعة عام ٢٠١٨

تيمور رؤوف جورج
رئيس إدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية

- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين (٢٠٠١).
- ٢٢ عاماً من الخبرة في العلاقات العامة والاتصالات المؤسسية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٨.

إيناس محمد رحيمي
رئيس إدارة الموارد البشرية

- الشهادة التخصّصية في شؤون الموظفين من المعهد الدولي المعتمد للأفراد والتنمية (CIPD)، (٢٠١٠).
- ماجستير إدارة المشاريع من جامعة أما الدولية (٢٠٠٦).
- بكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة البحرين (٢٠٠١).
- ١٤ عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- انضمت إلى المجموعة عام ٢٠٠٥.

الشيخ عادل أحمد المرزوقي
مسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة

- ماجستير في الدراسات الإسلامية، جامعة الإمام الأوزاعي، لبنان (٢٠٠٤).
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية، جامعة الإمام الأوزاعي، لبنان (١٩٩٧).
- ١٩ عاماً من الخبرة في الشريعة الإسلامية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٩.

السيد لؤي يعقوب سيادي
القائم بأعمال العمليات المصرفية

- ماجستير في الصيرفة، جامعة ستراثكلايد (٢٠١١).
- بكالوريوس في المحاسبة، جامعة NYIT (٢٠٠٦).
- ١٤ عاماً من الخبرة في الصيرفة.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٨.

محمد علي صفر
رئيس الأعمال المصرفية الخاصة

- بكالوريوس في الخدمات المصرفية، جامعة برادفورد (٢٠٠٦).
- ١٢ عاماً من الخبرة في الصيرفة.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

أحمد فريد بوقيس
رئيس تقنية المعلومات

- بكالوريوس في علوم الكمبيوتر، كلية البحرين الجامعية (٢٠٠٩).
- ١١ عاماً من الخبرة في تقنية المعلومات.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٢.

فاطمة عبدالله محمد مفيز
قائم بأعمال الشؤون القانونية

- بكالوريوس في القانون، جامعة البحرين (٢٠٠٧).
- رخصة مزاولة مهنة المحاماة من وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين
- ١٢ عاماً من الخبرة العملية.
- انضمت إلى المجموعة عام ٢٠١٦.

الحوكمة المؤسّساتية

الحوكمة المؤسّساتية

نظرة عامة على السياسات والضوابط

يلتزم بنك الإثمار بمتطلّبات فصلي "الضوابط الرقابية عالية المستوى" و"الإفصاحات العامة" من مجلّد التوجيهات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى ميثاق الحوكمة المؤسساتية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار، وقانون الشركات التجارية البحريني، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية.

وتمثّل سياسة الحوكمة المؤسساتية لبنك الإثمار دليلاً إرشادياً للتعامل مع مجموعات أصحاب المصلحة.

ومن خلال إدراك الدور الأساسي القيادي نحو المساهمين، فإن سياسة بنك الإثمار تقوم على معاملة المساهمين بشكل يتفّق مع القوانين المنظّمة والقواعد الإرشادية والرقابية. والهدف الأول لبنك الإثمار هو ضمان تحقيق نمو مستدام مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر الحالية والمستقبلية وبذلك يتم تحقيق أقصى قيمة للمساهمين على الأمد البعيد. ويلتزم البنك بمبادئ وأحكام الشريعة وذلك من خلال الموازنة بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة.

يلتزم بنك الإثمار بسياسة عمل تتميز بالشفافية وتقوم على الأمانة والعدالة والنزاهة. وقد تم وضع العديد من السياسات المكتوبة مثل ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي ومكافحة غسيل الأموال وسياسة إطلاق التحذيرات من أجل ضمان الالتزام الصارم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين من جميع المستويات. ويتم توزيع هذه السياسات كقواعد إرشادية عن طريق مختلف قنوات الاتصال الداخلي.

ويتجلى التزام مجلس الإدارة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسساتية من خلال تبنّيه للعديد من المبادئ المتعلقة بهذا الأمر مثل النزاهة والشفافية والاستقلالية والمساءلة الإدارية وتحمّل المسؤولية والإنصاف ومبادئ الشريعة الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك يتم تصميم سياسات الحوكمة المؤسساتية على نحو من شأنه أن يضع أساساً صلباً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في سبيل إدارة البنك وتشجيع اتخاذ قرارات أخلاقية تتحلّى بالمسؤولية وضمان النزاهة في إعداد التقارير المالية وإصدار تقارير الإفصاح في التوقيت المناسب وحفظ حقوق المساهمين، وتحديد وإدارة المخاطر، وتشجيع الأداء المتميّز والمكافأة بإنصاف ومسؤولية والإقرار بالمصلحة المشروعة لأصحاب المصلحة.

وعلاوة على ذلك، يضفي ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي، الملزم لجميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، أهمية إضافية على التطبيق العملي للسياسات المقرّرة.

مبدأ "الالتزام أو التفسير"

إن اشتراطات مجلّد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي والواردة في فصل الضوابط الرقابية عالية المستوى تنصّ على وجوب التزام البنك بالقواعد والإرشادات الخاصة بهذه الضوابط الرقابية عالية المستوى، أو تفسير أسباب عدم التزامه في التقرير السنوي. وفي إطار التزامه بأحكام مصرف البحرين المركزي، يودّ البنك توضيح التالي:

رئيس مجلس الإدارة هو عضو غير تنفيذي ولكنه ليس عضواً مستقلاً، كما حدّد مصرف البحرين المركزي، وذلك لأنه رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست والتي تعتبر الجهة المسيطرة على البنك.

إن بنك فيصل المحدود وهو شركة تابعة لبنك الإثمار، يتبع الإرشادات المحلية الخاصة بدولة باكستان، والتي يمكن أن تكون في بعض الجوانب مختلفة عن أحكام مصرف البحرين المركزي، ويتضمن ذلك متطلبات الحوكمة الشرعية المطبقة على المصارف في البحرين.

تطوّرات الأطر والأحكام التنظيمية

يحرص بنك الإثمار على تتبّع كافة التحديثات في اشتراطات مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك الاشتراطات الخاصة بالضوابط الرقابية عالية المستوى، كما يسعى إلى تطبيق التحديثات اللازمة على عملياته وإجراءاته استجابةً لتلك التغييرات التنظيمية. وقد قام مصرف البحرين المركزي بتغييرات جوهرية على فصل "الضوابط الرقابية عالية المستوى" هذا العام تضمنت وضع قوانين جديدة لإدارة الالتزام.

الإدارة

يُدار بنك الإثمار من قبل مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، في حين تتولى الإدارة التنفيذية إدارة الأعمال اليومية.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

الهيكل التنظيمي

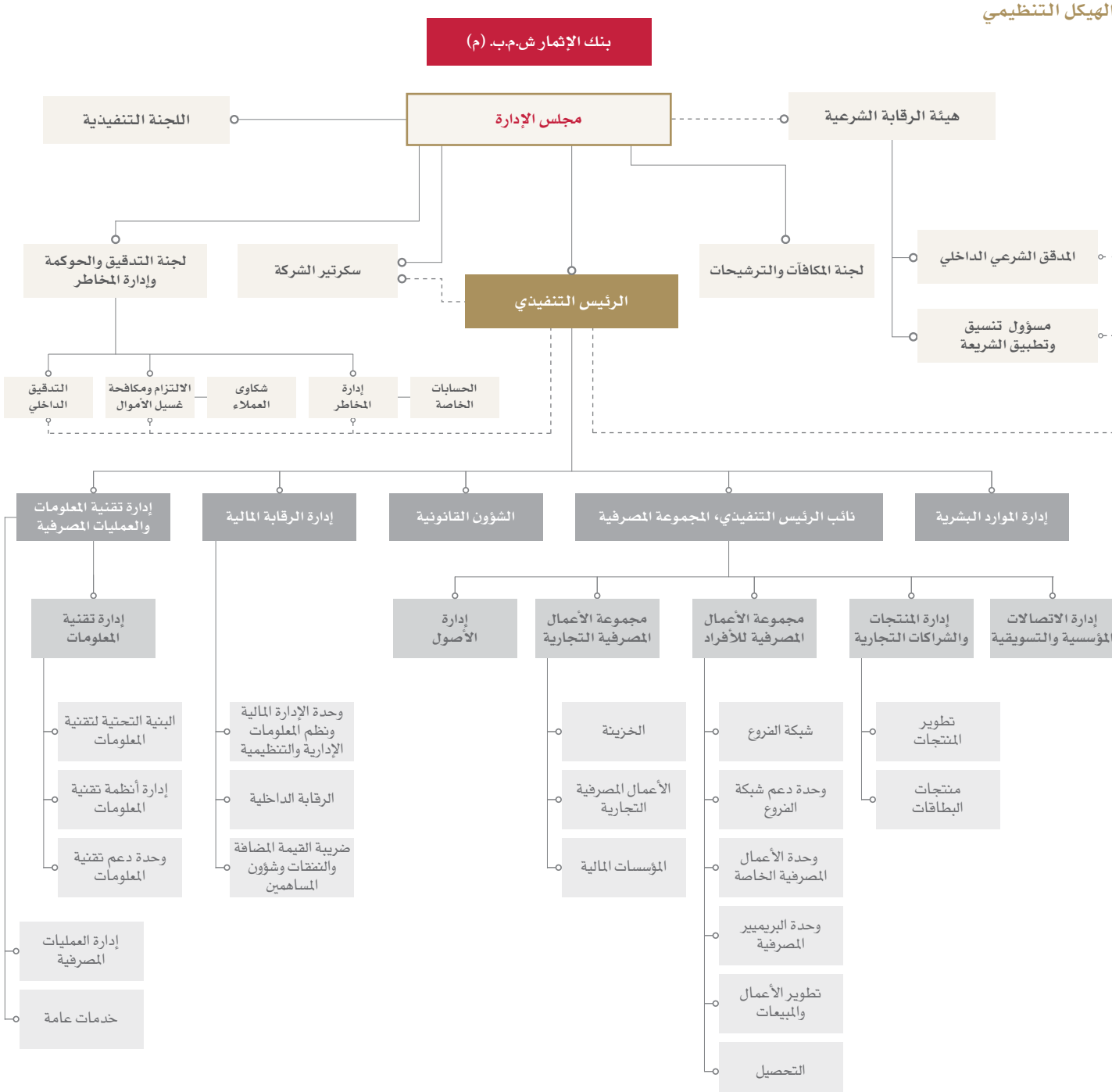

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة بنك الإثمار من عشرة أعضاء، خمسة منهم أعضاء مستقلين. تُحدد صفة الاستقلالية استناداً إلى تعريف مصرف البحرين المركزي لـ "عضو مجلس الإدارة المستقل"، والمنصوص عليه في قسم المسرد من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي.

يلتزم مجلس الإدارة بالأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة).

وتتضمّن أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، متابعة الأداء الكلّي لأعمال البنك واستراتيجياته؛ والتوجيه بإعداد البيانات المالية التي تفصح بدقة عن المركز المالي لبنك الإثمار؛ ومراقبة أداء الإدارة؛ ومراقبة تضارب المصالح المحتمل ومنع المعاملات التعسّفية من الأطراف ذات الصلة؛ وضمان المعاملة المنصفة للمساهمين. وعلى وجه الخصوص، يتولّى مجلس الإدارة، من بين مهام أخرى، مسؤولية ضمان صياغة أهداف بنك الإثمار بوضوح، فضلاً عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ويكون أعضاء مجلس الإدارة ملزمين، منفردين ومجتمعين، بأداء تلك المسؤوليات، بما في ذلك ما يلي:

- الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن أداء بنك الإثمار؛
- وضع سياسات لتعزيز أداء بنك الإثمار، بما في ذلك ضمان سعي الإدارة نحو بناء الأعمال من خلال الابتكار والمبادرة واستخدام التقنيات المتطوّرة وطرح المنتجات الجديدة وتنمية رأس المال؛
- اختيار مسؤولي الإدارة وتعيينهم ومراقبتهم وتقييم أدائهم؛
- تعيين الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى وضع شروط توظيفهم؛
- مراجعة أداء الإدارة والتعويضات والمكافآت؛
- مراجعة هيكل الإدارة وخطة تَعاقُب الموظفين؛
- توجيه الإدارة وإرشادها؛
- مراقبة وإدارة تضارب المصالح المحتمل؛
- تحديد الخطوات اللازمة لحماية الوضع المالي لبنك الإثمار واستمراريته؛
- ضمان صحة البيانات المالية ونزاهتها، فضلاً عن التزامها بالقوانين المعمول بها؛
- ضمان الالتزام بأسمى معايير السلوك الأخلاقي والحوكمة المؤسساتية؛
- ضمان وجود تدابير وسياسات فعالة لإدارة المخاطر والالتزام بالأحكام التنظيمية؛
- مراقبة مدى فاعلية نظام الحوكمة والالتزام والرقابة الداخلية؛
- ضمان تقديم الإفصاحات القانونية والتنظيمية الملائمة في الوقت المناسب؛
- ترتيب اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية للمساهمين؛
- ضمان المعاملة المنصفة للأقلية من المساهمين.

وقد تمّ تفويض بعض مسؤوليات مجلس الإدارة إلى لجانه.

لقد وضع مجلس الإدارة سياسة "السلطات التقديرية للأعمال" والتي أناطت بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية صلاحيات وتفويضات متفقاً عليها. وبشكل عام، فإن كل القرارات الخاصة بالأعمال والمتعلقة بالاستثمارات الاستراتيجية والتمويلات التي تتجاوز حدودا معينة، بما في ذلك العلاقات التجارية مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها. إن جميع المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها تمت الموافقة عليها من قبل المجلس وفقاً للوائح المعمول بها.

ويحدّد النظام الأساسي وسياسة الحوكمة المؤسساتية الخاصة ببنك الإثمار مهام وتكليفات ومسؤوليات وتعيينات أعضاء مجلس الإدارة وإنهاء المجلس وفقاً للقواعد التنظيمية والقوانين المعمول بها. ويعمل أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات. وفي نهاية كل فترة، يتم انتخاب مجلس الإدارة الجديد (أو تعيينه، حسب ما هو مناسب) أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية لبنك الإثمار.

وسيتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المقبل خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي في عام ٢٠٢٢.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

هيكل وتكوين مجلس الإدارة

يدار بنك الإثمار في أعلى مستوياته بواسطة مجلس إدارة. ويخضع الحجم المقرر لمجلس الإدارة في كل الأحوال للنظام الأساسي لبنك الإثمار واللوائح والأحكام الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة ملزمون منفردين ومجتمعين بواجبات ائتمانية محدّدة تجاه بنك الإثمار ومساهميه. ويدين أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولية ائتمانية لبنك الإثمار بوصفه كياناً مؤسسياً قائماً بذاته وليس مجرد أفراد مساهمين و/أو مجموعة من المساهمين. وتسري هذه المسؤوليات على كافة أعضاء مجلس الإدارة سواء أكانوا مُعينين أم مُنتخبين.

وتشمل الواجبات الائتمانية الرئيسية التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة تجاه بنك الإثمار، واجب الامتثال وواجب بذل العناية وواجب الولاء.

واجب الامتثال

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرّف وفق لوائح وسياسات بنك الإثمار من أجل دعم أهدافه. وعلاوة على ذلك، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويمنع واجب الامتثال أعضاء مجلس الإدارة من التصرّف خارج نطاق الصلاحيات والسياسات الداخلية المقرّرة لبنك الإثمار.

واجب بذل العناية

يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب أداء مسؤولياتهم بحسن نية، وبالقدر نفسه من العناية الواجبة والمهارة التي يبذلها أي شخص حريص في أية وظيفة أو تحت أية ظروف مماثلة. وعليه، لا بدّ أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالتصرّف بالطريقة التي يعتقدون أنها لمصلحة بنك الإثمار.

واجب الولاء

للوفاء بهذا الواجب، يُشترط على أعضاء مجلس الإدارة، منفردين ومجتمعين، التصرّف بحسن نية وبأفضل طريقة لمصلحة بنك الإثمار وعلى نحو يخلو من النفعية والجشع والسعي إلى تحقيق المصالح الشخصية. ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة استخدام ممتلكات بنك الإثمار أو موجوداته لأغراضهم الشخصية أو الاستئثار بفرص الأعمال لتحقيق منافع شخصية.

ويقوم بنك الإثمار بعمل تأمين لتعويض أعضاء مجلس الإدارة عن الإهمال أو التقصير أو الإخلال بالواجب أو الثقة، بشرط أن يكون عضو مجلس الإدارة قد تصرّف بحسن نية.

وقد تم بيان الواجبات المشار إليها أعلاه بالتفصيل في سياسة الحوكمة المؤسساتية وميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي التي اعتمدها مجلس الإدارة.

نظام انتخاب الأعضاء وتقييم مجلس الإدارة

تخضع جميع تعيينات مجلس الإدارة إلى عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار، وسياسة الحوكمة المؤسساتية، والقوانين والقواعد والأنظمة والسياسات والمواثيق السارية والمعدّلة من وقت لآخر.

وتُراجع لجنة المكافآت والتعيينات تشكيل مجلس الإدارة وأداءه سنوياً. إن واجبات لجنة المكافآت والتعيينات فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة وأدائه تشمل، من بين أمور أخرى، تقييم المهارات المطلوبة لمجلس الإدارة بما يعينها على الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة وتحقيق أهدافها، وكذلك تطوير وتنفيذ خطة لتحديد وتقييم وتعزيز كفاءة مجلس الإدارة.

إن إجراءات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة منصوص عليها في النظام الأساسي لبنك الإثمار. وفي حالة وجود مركز شاغر أو انتهاء عقد أو استقالة عضو في مجلس الإدارة، يتعيّن على لجنة المكافآت والترشيحات أن تقدم توصيات إلى مجلس الإدارة لتعيين عضو آخر على أن تكون هذه التوصية خاضعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

هذا، ويتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة رسالة تعيينهم، موقّعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء مجلس الإدارة على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

ويتم تقييم مجلس الإدارة ولجانه والأعضاء بانتظام من حيث فعاليتهم وإسهاماتهم.

البرنامج التعريفي والتطويري لأعضاء مجلس الإدارة

يقوم بنك الإثمار بإعداد برنامج تعريفي على مدار يوم كامل لأعضاء مجلس الإدارة الجدد المعينين أو المنتخبين، والذي يبدأ بكلمة ترحيبية من الرئيس التنفيذي. وبعد ذلك يقوم أعضاء من الإدارة التنفيذية بتقديم معلومات مفصّلة عن بنك الإثمار، تشمل التاريخ والهيكلة والشركات التابعة والمنتجات والاستراتيجية والأداء المالي والهيكل التنظيمي. وبعدها يقوم رؤساء الإدارات المختلفة بتقديم معلومات حول الأدوار والوظائف داخل بنك الإثمار. كذلك ينظّم البنك دورات تدريبية على مدار العام لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإبقائهم على اطّلاع بآخر التطوّرات القانونية والتنظيمية والسوقية والتقنية وغيرها في قطاع الصيرفة.

تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة

عندما يناقش مجلس الإدارة جدول أعمال يتضمن تضارب في المصالح مع أحد الأعضاء، فإن العضو يصرح بتضارب المصالح معه/ معها ويمتنع عن التصويت أو المشاركة في النقاش. وتنص المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة) بأن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل البنك دون إذن من الجمعية العمومية وإلا سيتم اعتبار هذه الصفقة أو العقد ملغياً أو باطلاً.

ومن واجب العضو المعني إبلاغ مجلس الإدارة بأية مسألة تتضمن تضارب في المصالح، ثم يتم منعه من المشاركة في النقاش أو التصويت على تلك المسألة. ويجب تسجيل هذا التصريح في محضر الاجتماع. ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العامة عن نتائج هذه العقود في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد تنفيذ المعاملات، ومثل هذه الإشعارات يجب أن يرفق معها تقارير خاصة من مدقق خارجي فيما يتعلق بطبيعة وتفاصيل هذه المسائل ومدى علاقتها بمصلحة العضو المعني. إن مخالفة هذه المادة يجعل العضو المعني ومجلس الإدارة معاً يتحملون مسئولية التعويض عن أي ضرر ناتج عن تلك المخالفة. وينعكس هذا البند في النظام الأساسي لبنك الإثمار الذي ينص على أنه يجب أن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل بنك الإثمار دون إذن من الجمعية العمومية. كما أن أي معاملة أو عقد يتعارض مع ما سبق يعتبر باطلاً وملغياً، إلا إذا تم التأكيد لاحقاً بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة عدم تأثر مصلحة العضو المعني ويكون ذلك خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي. وينص عقد التأسيس على أن مخالفة هذه القيود سوف تسمح لحملة الأسهم بالمطالبة بالتعويض من العضو المعني عن الأضرار التي لحقت ببنك الإثمار أو الأرباح التي حققها العضو المعني.

مكافآت مجلس الإدارة

إن رسوم اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة ولجانه لعام ٢٠١٩ بلغت ١١٩،٨٨٦ دينار بحريني (٢٠١٨: ١٢٥،٥٤١ دينار بحريني). أما رسوم عمل هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠١٩ فقد بلغت ٢٢،٦٢٠ دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٢،٦٢٠ دينار بحريني)، في حين وصلت رسوم اجتماعاتهم لعام ٢٠١٩ إلى ٨،٢٩٤ دينار بحريني (٢٠١٨: ٧،٩١٧).

استراتيجية المكافآت

إن فلسفة البنك الأساسية المتعلّقة بالسياسة العامة للأجور والمكافآت هي خلق مستوى منافس يسهم في جذب الموظفين المؤهلين وذوي الكفاءة والاحتفاظ بهم. وسترتكز سياسة المكافآت غير الثابتة على تعزيز الثقافة القائمة على تقييم الأداء ومن ثم توفير حالة من الانسجام بين مصالح الموظفين ومصالح المساهمين. وعليه فإن هذه العوامل ستدعم تحقيق غاياتنا من خلال موازنة المكافآت وربطها بالنتائج على الأمدين القصير والطويل من خلال الأداء المستدام. وقد صمّمت استراتيجيتنا لتتقاسم النجاح، ولتلائم حوافز موظفينا مع هيكلة نظام المخاطر ومخرجاته.

وتتضمّن المجموعة العامة للأجور والمزايا العوامل الأساسية التالية:

١. الراتب الأساسي؛

٢. المزايا والعلاوات؛

٣. مكافأة الأداء.

إن نظام الحوكمة القوي والفعّال يضمن أنّ البنك يعمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت.

وتشرف لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة على جميع المسائل المتعلقة بالأجور والمزايا الخاصة بالموظفين وكافة الأمور المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية.

وتأخذ السياسة المتعلقة بالمكافآت بعين الاعتبار دور كل موظف حيث تم وضع إرشادات تحدّد ما إذا كان الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية و/أو شخصاً معتمداً في وظائف الأعمال التجارية أو الرقابة أو الدعم. والشخص المعتمد هو الموظف الذي يتطلّب تعيينه موافقة الجهة التنظيمية نظراً لجسامة الدور الذي يؤدّيه في البنك. ويُعتبر الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية إذا كان يترأس إدارة ذات علاقة بالأعمال التجارية بالإضافة لأي فرد لديه تأثير جوهري على قرارات المخاطر بالبنك.

ومن أجل ضمان عملية التناسب بين ما ندفعه لموظفينا واستراتيجية أعمالنا، فإننا نقوم بتقييم أداء الأفراد مقارنة بالأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة الأمد والتي يتم إنجازها بما يتماشى مع نظامنا لإدارة الأداء.

كما يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار القيم الخاصة بالبنك ومعايير الالتزام والمخاطر وامتثال البنك قبل كل شيء للنزاهة، ولذلك فإن الحكم على الأداء في الإجمال ليس فقط ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهمّ من ذلك طرق تحقيقه، حيث ترى لجنة المكافآت والترشيحات أن هذا الأمر يسهم في استدامة الأعمال على المدى الطويل.

سياسة المكافآت

تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغيرات التي تطرأ على ممارسات السوق وخطة العمل وتصوّرات المخاطر للبنك.

وتنطبق سياسات المكافآت الخاصة بالبنك فقط على شركاته التابعة الخاضعة لإشراف مصرف البحرين المركزي وفقاً للمجلّد الأول أو المجلّد الثاني من مجلّد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي. وفيما يتعلق بالشركات التابعة الأخرى وفروع البنك، ينبغي أن تضمن لجنة المكافآت والترشيحات، حسب الاقتضاء، أن هذه الكيانات تلتزم بالقوانين المحلية السارية على سياسات المكافآت الخاصة بها.

وخلال عام ٢٠١٩، لم يتم اللجوء إلى مشورة أي مستشارين خارجيين بشأن عمليات المكافآت.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

نظام الحوافز المرتبطة بأسهم الإثمار

يُحدَّد سعر الأسهم الصورية (حيث أن بنك الإثمار ليس مدرجاً) بأنه صافي قيمة الأصول المعدّلة وفقاً لآخر بيانات مالية مدقّقة للبنك.

مكافآت الموظفين غير الثابتة

إن المكافآت السنوية غير الثابتة تَعتمد بشكل أساسي على تقييم الأداء وتتكوّن من مكافآت الأداء السنوية. وكجزء من المكافآت غير الثابتة للموظفين، يتم منح المكافآت السنوية بناءً على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحدّدة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبّق البنك نظاماً معتمداً وافق عليه مجلس الإدارة ويتميّز بالشفافية لربط نظام المكافآت غير الثابتة بالأداء الوظيفي. وتم تصميم النظام على أساس استيفاء الأداء المالي المُرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي ستؤدي عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل توزيعها على الأعمال والموظفين بشكل فردي. وفي النظام المعتمد لتحديد المكافآت غير الثابتة، تهدف لجنة المكافآت والترشيحات إلى تحقيق التوازن بين توزيع الأرباح على المساهمين ومكافآت الأداء للموظفين.

وتتضمّن مقاييس الأداء الرئيسية مجموعة من التدابير على الأمدين القصير والطويل تشمل الربحية والملاءة والسيولة ومؤشرات النمو. وتقوم عملية إدارة الأداء بضمان توزيع جميع الأهداف بشكل مناسب على جميع وحدات الأعمال والموظفين.

وبالنسبة إلى تحديد المبلغ المخصص للمكافآت غير الثابتة، يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ومعايير الأداء النوعية الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد المكافآت من الأعلى إلى الأقل قيمة. ثم يتم تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدّلة بما في ذلك الاعتبارات المرتقبة.

ويتم اتّباع عملية محدّدة تتّسم بالشفافية من أجل تعديل المكافآت حسب نوعية الأرباح. والهدف من ذلك هو دفع مكافآت من الأرباح المحقّقة والمستدامة. وإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح بناء على تقدير لجنة المكافآت والترشيحات.

على الصعيد الفردي، سوف يعني الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية الرئيسية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.

مكافآت الوظائف الرقابية

لا ينبغي أن يقوّض هيكل مكافآت مسؤولي الوظائف الرقابية من استقلاليتهم أو يتسبّب في حدوث أي تضارب في المصالح في أدوارهم الاستشارية للجنة المكافآت والترشيحات. كذلك تضمن لجنة المكافآت والترشيحات معالجة التضارب المتزايد في المصالح الناشئ عن المكافآت غير الثابتة للوظائف الرقابية استناداً إلى معايير الأداء على صعيد المؤسسة بأكملها.

ويتخّذ البنك جميع الخطوات المعقولة لضمان عدم وضع مسؤولي الوظائف الرقابية في موقف قد تصبح فيه عملية اتخاذ القرارات الخاصة به، أو إعطاء المشورة بشأن مسائل الرقابة المالية أو المخاطر خلال ذلك الموقف، مرتبطةً مباشرةً بزيادة مكافآتهم المستندة إلى الأداء، وذلك مثل الموافقة على معاملة.

وتُصمّم المكافآت غير الثابتة لمسؤولي الوظائف الرقابية على نحو يتجنّب حالات تضارب المصالح المتعلّقة بوحدات الأعمال التي يشرفون عليها، كما يتم أيضاً تقييمها وتحديدها على نحو مستقل.

نظام تقييم المخاطر

يكمن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر في الربط بين المكافآت غير الثابتة وحجم المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان أن سياسة المكافآت صمّمت حوافز مخفّضة للموظفين لاتخاذ مخاطر إضافية وغير ضرورية وهي تتناسب مع نتائج تقييم المخاطر وتقدّم مجموعة ملائمة من المكافآت التي تتناسب مع حجم المخاطر.

وتنظر لجنة المكافآت والترشيحات فيما إذا كانت سياسة المكافآت غير الثابتة تتماشى مع حجم المخاطر. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل أوان وإمكانية حدوثها غير مؤكدين.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويُجري البنك تقييماً للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. بالإضافة إلى ضمان ألّا يحد إجمالي المكافآت غير الثابتة من القدرة على تقوية رأس المال. ويتوقف مدى الحاجة إلى تعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأسمال البنك وعملية تقييمه الداخلية لملاءة رأس المال.

ويراعي حجم ميزانية المكافآت غير الثابتة وتوزيعها جميع المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المُتّخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحمّلها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) توافق التوقيت مع إمكانية تحقيق العائدات المحتملة في المستقبل والمدمجة في الأرباح الحالية.

منهجيّات تعديل المخاطر

يستخدم نظام مواءمة المخاطر في البنك مزيجاً من الأسلوبين الكمّي والنوعي.

وفيما يلي نظام تعديل المخاطر الخاص بالبنك:

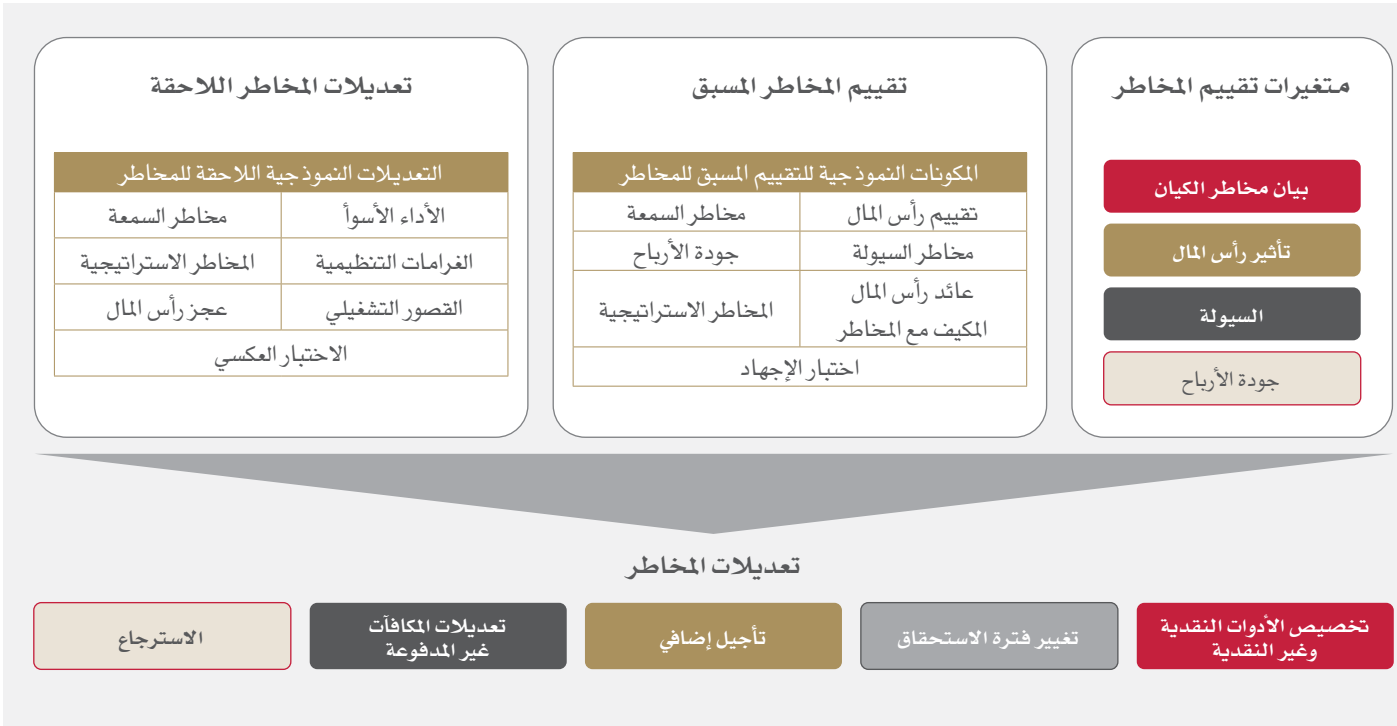

تدابير ومقاييس الأداء طويلة الأجل

إن أحكام إعادة المكافآت أو استرجاع الأموال تسمح لمجلس الإدارة بأن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية استعادة / تعديل العناصر المنصوص عليها في خطة المكافآت المؤجلة أو، في بعض الحالات، استرداد التعويضات غير الثابتة التي تم تقديمها. والغرض من ذلك إتاحة استجابة مناسبة إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة قد ثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على الأمد الطويل. وتتضمّن جميع مكافآت التعويضات المؤجّلة أحكاماً تمكّن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير مادي سلبي على البنك خلال أداء العام.

إن أي قرار بشأن استعادة مكافآت الأفراد لا يمكن اتخاذه سوى عن طريق مجلس الإدارة فقط.

إن أحكام إعادة المكافآت أو تعديلها واسترجاع الأموال تتيح لمجلس الإدارة أن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية تعديل أو إلغاء العناصر الثابتة وغير الثابتة الممنوحة أو غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجّلة في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود دليل معقول على سوء السلوك المتعمّد أو الأخطاء الكبيرة أو الإهمال أو عدم كفاءة الموظف مما يتسبب في خسارة مادية أو أخطاء كبيرة في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تعريضها للمخاطر بسبب أداء الموظف، أو إهماله، أو سوء تصرفه أو عدم كفاءته خلال أداء العام.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق و / أو المساهمين فيما يتعلّق بالأداء المالي خلال أداء العام.

ويمكن استرجاع المكافآت إذا كانت عملية تعديل أو تسوية الجزء غير الممنوح من المكافأة ليست كافية نظراً لطبيعة المشكلة وحجمها.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

مكوّنات المكافأة غير الثابتة

تتضمّن المكافأة غير الثابتة المكوّنات الرئيسية التالية:

مبالغ نقدية مقدّمة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة.
مبالغ نقدية مؤجّلة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي خلال فترة استحقاق مدتها ٣ سنوات.
مكافآت غير نقدية مؤجّلة	يمنح البنك نوعين من المكافآت غير النقدية حسب الأداء والمخاطر على المدى الطويل لتشجيع بقاء الموظفين: • حوافز مؤجلة قصيرة المدى - هي حوافز يتم منحها على الأداء الحالي وتعتبر مستحقة ولكن دفعها للموظفين مؤجّل. وتتضمّن العلاوات السنوية المؤجّلة على هيئة أسهم صورية أو علاوات سنوية مؤجّلة مرتبطة بأداء الوحدات. ومدّة الحوافز المؤجّلة هي ثلاث سنوات. • المكافآت المستقبلية على الأداء - هي الحوافز التي يتم منحها حسب الأداء الوظيفي في المستقبل وشروط الخدمة ولا يكون الموظف قد استحقّها في الوقت الحالي. وتتضمّن أسهم خطة الحوافز طويلة المدى على هيئة أسهم صورية ومرتبطة بأداء الوحدات وتتضمّن مخاطر متوافقة بشكل أفضل مع الأعمال والأداء الفردي للموظفين.

التعويضات المؤجّلة (البحرين)

جميع الموظفين الذين يشغلون منصب مدير تنفيذي أول أو منصباً أعلى يحصلون على مكافآت غير ثابتة مؤجّلة كما يلي:

عناصر المكافآت غير الثابتة	مساعد المدير العام فأعلى	مدير تنفيذي أول	فترة التأجيل	الاستبقاء	تعديل المكافآت غير المدفوعة	استرجاع المكافآت المدفوعة
مبالغ نقدية مقدّمة	٤٠٪	٧٠٪	فوراً	-	-	نعم
مبالغ نقدية مؤجّلة	-	٣٠٪	خلال سنتين	-	نعم	نعم
	١٠٪	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت غير نقدية مؤجّلة	٥٠٪	-	خلال ٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

الحد الأدنى لفترة الاستحقاق

إن الحدّ الأدنى لفترة الاستحقاق الخاصّة بأسهم العلاوات السنوية المؤجّلة يتم تحديده على أساس تناسبي على مدار فترة ثلاث سنوات بحدّ أدنى، أي أنه يتم منح ثلث المكافآت المؤجلة كل عام على أقصى تقدير. أما في ما يتعلق بالمكافآت المستقبلية على الأداء، يمكن للبنك منحها على مدار فترة أطول لتتوافق مع ظروف الأداء الأساسية، ومع ذلك تُطبق فترة ثلاث سنوات كحدّ أدنى.

مكافآت الموظفين (البحرين)

٢٠١٩

	عـدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مجموع المكافآت الموزعة	مكافآت مضمونة	مكافآت غير ثابتة				مدفوعات نهاية الخدمة	أخرى	المجموع د.ب
						مبالغ نقدية مقدمة		مبالغ نقدية مؤجلة				
		نقداً د.ب	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً د.ب.	أسهم	نقداً د.ب	أسهم			
الأفراد المعتمدين في وحدات الأعمال	٦	١،٢٨٠،٩٠١	-	٢٧٩،٢٧٥	-	١١٦،٨١٨	-	٣١،٣٣٣	١٣١،١٢٥	-	-	٢٧٩،٢٧٥
وحدات الرقابة والدعم	٩	١،٠١٥،٦٥٦	-	٧٤،٩٠٨	-	٣٨،٠٠٧	-	١٢،٨٥٣	٢٤،٠٤٨	-	-	٧٤،٩٠٨
الأفراد الآخرين الذين يتخذون مخاطر كبيرة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفون آخرون	٢	١٦٥،٦٥٩	-	١٠،٤٠٢	-	٧،٢٨٢	-	٣،١٢١	-	-	-	١٠،٤٠٢
موظفون آخرون للعمليات في البحرين	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الفروع والشركات التابعة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٧	٢،٤٦٢،٢١٦	-	٣٦٤،٥٨٥	-	١٦٢،١٠٦	-	٤٧،٣٠٦	١٥٥،١٧٣	-	-	٣٦٤،٥٨٥

٢٠١٨

	عـدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مجموع المكافآت الموزعة	مكافآت مضمونة	مكافآت غير ثابتة				مدفوعات نهاية الخدمة	أخرى	المجموع د.ب
						مبالغ نقدية مقدمة		مبالغ نقدية مؤجلة				
		نقداً د.ب	أخرى	(نقداً/ أسهم)	(نقداً/ أسهم)	نقداً د.ب.	أسهم	نقداً د.ب	أسهم			
الأفراد المعتمدين في وحدات الأعمال	٥	١،١٥٠،٥٦٢	-	٤٧٩،٧٩١	-	١٩٥،٦٠٤	-	٥٠،٤٣٧	٢٣٣،٧٥٠	-	-	٤٧٩،٧٩١
الرقابة والدعم	٩	١،٢٨٨،٩٤٩	-	٢٦٨،٢٤٦	-	١٢٢،٢٢٢	-	٣٥،٤٨٠	١٠٩،٢٥٠	-	-	٢٦٨،٢٤٦
الأفراد الآخرين الذين يتخذون مخاطر كبيرة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفون آخرون	٢	١٦٩،٥٨٢	-	٣٣،٩٥٤	-	٢٣،٧٦٨	-	٨،٧٤٦		-	-	٣٣،٩٥٤
موظفون آخرون للعمليات في البحرين	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الفروع والشركات التابعة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٦	٢،٦٠٩،٠٩٣	-	٧٨١،٩٩١	-	٣٤١،٥٩٤	-	٩٤،٦٦٣	٣٤٣،٠٠٠	-	-	٧٨١،٩٩١

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

المكافآت المؤجلة للعام الحالي (٢٠١٩)

	نقداً	أسهم		إجمالي
	دينار بحريني	العدد	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	٣٩٩،٩٠٢	٢،٥٩٦،٩٠٧	٤٠٩،٨٨٤	٨٠٩،٧٨٦
مكافآت استحقت خلال الفترة	٣٤١،٥٩٤	-	-	٣٤١،٥٩٤
تم دفعها/إصدارها خلال الفترة	(٨٧،٧٢٢)	(١،٨٤٣،٥٠٤)	(٢٠٢،٧٨٥)	(٢٩٠،٥٠٧)
الخدمات والأداء وتعديلات المخاطر	-	-	-	-
تعديلات اسهم العلاوات	-	-	-	-
الرصيد الختامي	٦٥٣،٧٧٣	٧٥٣،٤٠٣	٢٠٧،٠٩٩	٨٦٠،٨٧٢

المكافآت المؤجلة للعام الماضي (٢٠١٨)

	نقداً	أسهم		إجمالي
	دينار بحريني	العدد	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	١٤٥،٨٩٢	٤،١٤٩،٤٩٠	٦٥٠،٥٣٤	٧٩٦،٤٢٦
مكافآت استحقت خلال الفترة	٣٣٥،٣٨٥	-	-	٣٣٥،٣٨٥
تم دفعها/إصدارها خلال الفترة	(٨١،٣٧٥)	(١،٥٥٢،٥٨٣)	(٢٤٠،٦٥٠)	(٣٢٢،٠٢٥)
الخدمات والأداء وتعديلات المخاطر	-	-	-	-
تعديلات اسهم العلاوات	-	-	-	-
الرصيد الختامي	٣٩٩،٩٠٢	٢،٥٩٦،٩٠٧	٤٠٩،٨٨٤	٨٠٩،٧٨٦

ملاحظات:

١. تم استكمال مدفوعات الأسهم المستحقة للمكونات المؤجلة عقب عملية إعادة الهيكلة.

٢. تم تعديل عدد الأسهم ليعكس الأسهم الصورية في بنك الإثمار ش.م.ب. (م) عقب عملية إعادة الهيكلة.

توظيف أقارب الأفراد المعتمدين

تنصّ سياسة الموارد البشرية في بنك الإثمار على أنّ أي موظف يعتبر من أقارب الدرجة الأولى لأحد الأفراد المعتمدين الحاليين ينبغي عليه الإفصاح عن هذه القرابة كتابةً لإدارة الموارد البشرية.

لجان مجلس الإدارة

التزاماً بالاشتراطات الرقابية وأفضل الممارسات المرعيّة، قام مجلس الإدارة بتكوين اللجان الفرعية التالية واعتماد مواثيق تحدّد الأمور المتعلّقة بتكوين ومسؤوليات وإدارة هذه اللجان.

لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر

يرأس لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر عضو مجلس إدارة مستقل، وتتكون اللجنة من:

- إلهام إبراهيم حسن، رئيساً
- الدكتورة أماني خالد بورسلي، عضواً
- عبد الإله إبراهيم القاسمي، عضواً
- الشيخ أسامة بحر، عضواً*

* الشيخ أسامة بحر وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية له حق التصويت على جداول الأعمال المتعلقة بالحوكمة المؤسساتية فقط.

تجتمع لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر أربع مرات على الأقل في السنة.

تعيَّن لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في مراجعة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمالية، ومراجعة سلامة النظم المحاسبية ونظم إعداد التقارير المالية وفعالية هيكل المراقبة الداخلية، ورصد الأنشطة والأداء الوظيفي للتدقيق الداخلي والمدقّقين الخارجيّين والتنسيق والتكامل في تطبيق إطار سياسة الحوكمة المؤسساتية.

وتقوم لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، من بين أمور أخرى، بالمراجعة وحسب ما هو مناسب الموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة، على النتائج المالية الفصلية والسنوية الموحّدة والتطوّرات المتعلّقة بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية المختلفة وتطبيق التقارير التنظيمية المختلفة وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي وحالات تنفيذها (حسب ما هو مناسب) والمعايير المحاسبية والتنظيمية الجديدة وما يترتّب عليها.

كما تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات الحوكمة، خاصةً (أ) مراقبة ورصد تطبيق إطار قوي في الالتزام من خلال العمل مع الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية و(ب) تقديم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة تستند على النتائج التي توصلت لها خلال ممارسة وظيفتها.

تتضمّن الأهداف الأساسية للجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر إعداد التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المستوى العام لقبول المخاطر والقدرة على تحمّلها والسياسات التي تتمّ بموجبها إدارة المخاطر. وتشمل هذه السياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح، إضافة إلى أية فئات أخرى من المخاطر يواجهها بنك الإثمار عند مزاولة الأنشطة.

وإلى ذلك، تقترح اللجنة وتراقب الإطار العام لإدارة المخاطر بما يتفق مع التوجيهات التنظيمية، والذي يشمل التطورات في كافة الأنشطة وسياسات التشغيل والرقابة الداخلية وطرق إدارة المخاطر والمطابقة ورفع تقارير المخاطر إلى مجلس الإدارة. كما تضمن اللجنة أن نظام إدارة أمن المعلومات واستمرارية الأعمال الخاص بالبنك يتفّق مع التوجيهات التنظيمية ويتناسب مع حجم العمليات التشغيلية في البنك.

إن المسائل الرئيسية التي تمت مراجعتها، وحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام، تتضمن ما يلي:

- مراجعة النتائج المالية الموحّدة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- المراجعة والموافقة على خطة واستراتيجية التدقيق الداخلي السنوية المقترحة وجميع التقارير الصادرة من قبل إدارة التدقيق الداخلي.
- مراقبة الحوكمة المؤسساتية والالتزام والمتطلّبات التنظيمية.
- تحديث وضبط جميع سياسات المخاطر وأمن المعلومات بما يتماشى مع التغيّرات في المتطلّبات التنظيمية.
- مراجعة حدود المخاطر الحالية ووضع حدود جديدة للمخاطر لتحسين التحكّم في الائتمان والسوق والعمليات التشغيلية والسيولة ومخاطر معدّل الربح وتركيز المخاطر.
- مراجعة تقرير عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال (ICAAP).
- مراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب معايير المحاسبة المالية (FAS 30).

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

اللجنة التنفيذية

تُعيَّن اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في الإشراف على الإدارة العامة لبنك الإثمار والأعمال التي تقوم بها الإدارة، ودراسة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الاستراتيجية وخطط الأعمال والميزانية وكذلك تقييم الأداء المالي وأداء الأعمال التجارية.

وتقوم اللجنة التنفيذية بالمراجعة وحسب ما هو مناسب الموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة على: مقترحات الائتمان ضمن حدود معينة ومراجعة جودة الأصول واستراتيجيات التخارج والمستجدات والتقارير المقدمة من الإدارة فيما يتعلّق بالمسائل المهمة وعملية إعادة تنظيم المجموعة والأداء المالي الموحّد وخطة استراتيجية الأعمال والمبادرات الرئيسية للإدارة بما في ذلك ما يتعلق بالأموال تحت الإدارة.

تجتمع اللجنة التنفيذية مرتين سنوياً على الأقل.

تتكوّن اللجنة التنفيذية من:

- السيد عمر عبدي علي، رئيساً
- المحافظ عبد الحميد أبو موسى - عضواً
- السيد محمد عبد الرحمن بوجيري، عضواً

إن المسائل الرئيسية التي تمّت مراجعتها، وحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تم تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام تتضمن ما يلي:

- تقييم الأداء المالي والأعمال ومتابعة تنفيذ خطط العمل / الميزانية المعتمدة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية.
- الموافقة على مقترحات الأعمال التي تقع ضمن سلطتها وفقاً لسياسة السلطات التقديرية للأعمال.
- مراجعة المتطلّبات والاستراتيجية التمويلية.
- مراجعة خطط العمل الاستراتيجية والميزانية السنوية وعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة الوضع المالي (بما في ذلك أوضاع ملاءة رأس المال والسيولة) ووضع محفظة الأعمال العامة.
- مراجعة الاستثمارات الاستراتيجية وغيرها من الاستثمارات.

لجنة المكافآت والترشيحات

تُعيَّن لجنة المكافآت والترشيحات من قبل مجلس الإدارة لعقد لقاءات رسمية للتواصل بين مجلس الإدارة والإدارة في المسائل المتعلّقة بالموارد البشرية. وقد بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائها ١٠،١٧٩ دينار بحريني خلال اعام ٢٠١٩ (٢٠١٨ : ٦،٧٨٦ دينار بحريني).

وتقوم لجنة المكافآت والترشيحات بالمراجعة وحسب ما هو مناسب بالموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة على:

- المرشّحين لانتخابات مجلس الإدارة.
- تعيينات مديرين تنفيذيين جدد في الإدارة العليا.
- سياسات المكافآت التي يتّبعها البنك وكذلك تقديم التوجيهات فيما يتعلّق بزيادة الرواتب والترقيات.

تجتمع لجنة المكافآت والترشيحات مرّتين سنوياً على الأقل.

تتكوّن لجنة المكافآت والترشيحات من:

- السيد عبد الإله إبراهيم القاسمي، رئيساً
- سعادة تونكو يعقوب خيرا، عضواً
- الشيخ زامل عبد الله الزامل، عضواً

وتخضع الأمور الرئيسية للمراجعة والموافقة (حسب ما هو مناسب) وتقدّم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها (حسب ما هو مناسب) خلال العام ويتضمن ذلك ما يلي:

- تقديم التوصيات للمجلس بشأن التغيّرات في الهيكل والتعريف الوظيفي للموظفين الذين تمّت الموافقة عليهم.
- تقديم التوصيات بشأن مبلغ وحصة وهيكل المكافآت لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- تقديم التوصيات بشأن الهيكل التنظيمي وخطة الإحلال للمسؤولين.
- تقديم التوصيات بشأن سياسة المكافآت غير الثابتة التي يتم تطبيقها التزاماً بالقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالممارسات السليمة بشأن المكافآت للموظف الذي تم اعتماده أو الذي يتخذ مخاطر كبيرة.

الحضور

حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة لعام ٢٠١٩

	مجلس الإدارة		لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر		اللجنة التنفيذية		لجنة المكافآت والترشيحات	
	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور
١. صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	٤	٤	-	-	-	-	-	-
٢. الشيخ زامل عبد الله الزامل	٤	٤	١	١	-	-	٣	٣
٣. المحافظ عبد الحميد أبو موسى	٤	٤	-	-	٢	٢	-	-
٤. محمد عبد الرحمن بوجيري	٤	٤	-	-	٢	٢	-	-
٥. عبد الإله إبراهيم القاسمي	٤	٤	٤	٤	-	-	٣	٣
٦. الدكتورة أماني خالد بورسلي	٤	٤	٤	٤	-	-	-	-
٧. عبد الشكور حسين تهلك (استقال في ٢٥ مارس ٢٠١٩)	١	١	-	-	-	-	١	١
٨. الشيخ محمد عبد الله الخريجي	٤	٤	-	-	-	-	-	-
٩. إلهام إبراهيم حسن (تم تعيينها في ٢٨ مارس ٢٠١٨)	٤	٤	٣	٣	-	-	-	-
١٠. عمر عبدي علي	٤	٤	-	-	٢	٢	-	-
١١. تونكو يعقوب خيرا	٣	٣	-	-	-	-	٢	٢

تواريخ الاجتماعات خلال عام ٢٠١٩

٤ مارس	٤ فبراير	٢٣ يونيو	٤ مارس
٢٤ يونيو	٤ مايو	٣ ديسمبر	١٢ يونيو
٣٠ سبتمبر	٤ أغسطس		٣٠ سبتمبر
٤ ديسمبر	٤ نوفمبر		

ملاحظات:

- الشيخ أسامة بحر، عضو هيئة الرقابة الشرعية، هو أيضاً عضو في لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. وقد حضر الاجتماعات الأربعة كلّها.
- وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي والنظام الأساسي لبنك الإثمار، يعقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات على الأقل خلال العام، وينبغي على كل عضو أن يحضر نسبة ٧٥ في المائة على الأقل من اجتماعات مجلس الإدارة على مدار السنة المالية.
- جميع الأعضاء استوفوا الحد الأدنى لنسبة الحضور المطلوبة.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

هيئة الرقابة الشرعية

تمثّل هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة من العلماء المتخصصين في الشريعة وفقه المعاملات المالية وفقاً لأحكام الشريعة. وتساهم الهيئة في دعم أنشطة بنك الإثمار وتطويرها، فضلاً عن مراقبة أعماله لضمان التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ووفقاً لاشتراطات الترخيص التي يحدّدها مصرف البحرين المركزي وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين هيئة الرقابة الشرعية بناءً على توصية من مجلس الإدارة من خلال لجنة المكافآت والترشيحات. ويعمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات.

وتتمتّع هيئة الرقابة الشرعية بالصلاحيات الكاملة اللازمة لتحقيق أهدافها وأداء مسؤولياتها، إذ يُسمح لها بمراجعة جميع السجلّات والمعاملات من أي مصادر دون قيود، بما في ذلك إمكانية الاتصال بمجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والمستشارين المهنيين والقانونيين والموظفين، ويشمل ذلك الاتصال بإدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي في بنك الإثمار، والتي يمثّلها المراقب الشرعي الذي يكون مشاركاً بصورة تفاعلية في إجراء المراجعات القبلية على المنتجات وما يتعلق بها وتقديم الاستشارات بشأن مطابقة كافة المنتجات ومشاريع الاستثمار للمبادئ الشرعية وإجراء التدريب اللازم للموظفين لفهم المنتجات وتطبيقها، وكذلك يتولى أعمال سكرتارية الهيئة ويرد على أسئلة العملاء حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتواصل المباشر والمستمر مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتطلع على تقاريرها الدورية، والتي تقوم بمراجعة العمليات المطبقة ومطابقتها حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وإصدار تقارير دورية لهيئة الرقابة الشرعية لضمان أن العمليات تجرى من خلال الالتزام الصارم بتوجيهات وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية حسب لائحة عمل تحدّد لها السياسات والإجراءات ونظم الاجتماعات والمسؤوليات إضافة إلى مؤهّلات العضوية. هذا النظام تمّ وضعه بالتنسيق مع مجلس الإدارة وهو منشور على الموقع الإلكتروني.

ويحقّ لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحصول على مكافآت تتكوّن من مبلغ سنوي وبدل لحضور الاجتماعات عن كل اجتماع يشاركون فيه.

تقترح لجنة المكافآت والترشيحات هذه المصاريف ويصادق عليها المساهمون.

وفي الوقت الحالي، لا يقدّم بنك الإثمار أي مكافآت تتعلّق بالأداء لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وفي حالة وجودها ستكون طبقاً لمذكرة التأسيس والنظام الأساسي وخاضعة لموافقة المساهمين.

وقد تم تضمين نبذة تعريفية عن أعضاء الهيئة في الجزء الخاص بهيئة الرقابة الشرعية.

ويتلقى جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية رسالة تعيينهم، موقّعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

الإدارة

إن الأعمال اليومية التشغيلية لبنك الإثمار تتم إدارتها بواسطة فريق الإدارة التنفيذية.

وقد ضُمَّت الأقسام ضمن مجموعات هي عبارة عن وحدات الأعمال والرقابة والدعم، وذلك بتحديد مسؤوليات كل منها لتجنب تعارض المصالح. وهذه الوحدات والتدابير الوقائية يدعمها قسم التدقيق الداخلي المستقل، وقسم إدارة المخاطر وقسم الالتزام وقسم مكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى مدقّق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة.

ويتّبع قسم إدارة المخاطر بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. ويتبع قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. ويتبع قسم التدقيق الداخلي بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. أما مدقّق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة فيتّبع بحكم وظيفته هيئة الرقابة الشرعية وإدارياً الرئيس التنفيذي.

وفي عام ٢٠١٩ بلغ مجموع المكافآت للرئيس التنفيذي والإدارة العليا ٦,٢ ملايين دولار أمريكي (٢٠١٨: ٦,٩ ملايين دولار أمريكي).

لجان الإدارة التنفيذية

لدى بنك الإثمار لجان الإدارة الرئيسية التالية:

لجنة الاستثمار والائتمان

الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو المراجعة والتصديق على المعاملات في نطاق صلاحيتها. كما أنها مسئولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان التي يواجها البنك وتقديم الاقتراحات والتوصيات للقيام بتغييرات في استراتيجية وسياسات المحفظة المصرفية الائتمانية والاستثمارية. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن هذه اللجنة مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح وهيكل الميزانية العمومية وإدارة رأس المال. والهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو مراجعة الأداء المالي وإدارة السيولة لتحقيق أرباح مستقرة ومستدامة في إطار المخاطر والضوابط المالية المقبولة. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجنة خطة استمرارية الأعمال: فريق إدارة الأزمات

تحدّد اللجنة أدوار الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها في حالة الأزمات، بما في ذلك تقييم الأثر الذي سيخلّفه الحدث على العمليات التشغيلية التي يكون فيها عامل الوقت حاسماً، وتوفير التوجيه والإرشاد عند إعلان وقوع كارثة رسمياً. ونظراً لأن هذه الخطط يتم تطويرها لمعالجة أسوأ الاحتمالات، فمن المرجح أن تحتاج إلى إجراء تغييرات عند وقوع الحدث من أجل معالجته بفاعلية.

ويتولى فريق إدارة الأزمات مسؤولية العمل مع كل فريق من أجل تنقيح الاستراتيجيات والمهام والتكليفات في وقت الحدث؛ ومن ثم ينبغي أن يجتمع فريق الإدارة الأزمات مرتين سنوياً على الأقل. كذلك يلعب فريق إدارة الأزمات دوراً قيادياً في إدارة الكوارث مع الحفاظ على خطة استمرارية أعمال البنك في الوقت ذاته. ويترأس اللجنة الرئيس التنفيذي أو المسؤول التالي في التسلسل الإداري في البنك، وتتألف من مديري الإدارات المعنية.

اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات

تركّز اللجنة على ضمان سرّية ونزاهة وإتاحة موارد تقنية المعلومات والبيانات في البنك من خلال حمايتها من التعرّض للاختراق أو سوء الاستخدام أو الفقدان أو التلف سواء عمداً أو دون قصد. ويتولى رئاسة اللجنة نائب الرئيس التنفيذي - المجموعة المصرفية.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات

تعتبر هذه اللجنة جهة إصدار التوصيات المتعلّقة بتقنية المعلومات واستراتيجيتها وإدارتها وحوكمتها. وتتولى اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات مسؤولية التطبيق الفعّال والاقتصادي لتقنيات المعلومات والموارد والتمويلات الخاصة بالموظفين من أجل تحقيق أهداف البنك وتلبية احتياجاته. كذلك تهدف اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات إلى تحقيق أعلى قيمة وعائدات في إطار نظام محكم لاحتواء المخاطر. ويتولّى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة

لدى بنك الإثمار موقع إلكتروني يستطيع العملاء والأطراف الأخرى ذات العلاقة زيارته للحصول على المعلومات الخاصة بالمنتجات والخدمات، بالإضافة إلى الكتيّب التعريفي للبنك والمعلومات المؤسسية والنشرات الصحفية وتقارير عن الأداء المالي وغيرها. ويواصل البنك أيضاً تقديم التصريحات ونشر الأخبار الصحفية بشأن التطورات الهامة والأخبار.

التغييرات الإدارية

تغييرات الهيكل التنظيمي والتسلسل الإداري

أغسطس ٢٠١٩:

لقد انتقل التسلسل الإداري والقيادي لكل من سكرتير الشركة والشؤون القانونية وإدارة الرقابة المالية وإدارة تقنية المعلومات والعمليات المصرفية والشؤون الإدارية إلى الرئيس التنفيذي.

كما انتقل التسلسل الإداري لكل من وحدة الأعمال المصرفية الخاصة ووحدة البريمير المصرفية وقسم التحصيل إلى مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد.

وانتقلت إدارة المنتجات والشراكات التجارية، والتي تتضمن إدارة المنتجات والشراكات التجارية والبطاقات من مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد لتصبح إدارة منفصلة تابعة لنائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية.

وانتقل التسلسل الإداري والقيادي أيضاً لإدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية لتصبح تابعة لنائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية.

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية

تغييرات موظفي الإدارة

تعيينات في الإدارة العليا:

- أكتوبر ٢٠١٩: تم تعيين مساعد المدير العام، السيد ميسان فيصل المسقطي رئيساً لإدارة الأصول.

تعيينات وترقيات واستقالات أخرى:

- يونيو ٢٠١٩: تم ترقية السيد يوسف عبدالله الخان إلى منصب مدير عام، إدارة تقنية المعلومات والعمليات المصرفية والشئون الإدارية.
- يونيو ٢٠١٩: تم ترقية السيد محمد حسن جناحي إلى منصب مدير عام، مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد.
- يونيو ٢٠١٩: تم تعيين المدير التنفيذي الأول، السيد رافد أحمد المناعي رئيساً لإدارة المنتجات والشراكات التجارية.
- يونيو ٢٠١٩: تم تعيين السيد أحمد فريد بوقيس رئيساً لإدارة تقنية المعلومات.
- يونيو ٢٠١٩: تم ترقية السيد ثاقب مصطفى إلى منصب مساعد المدير العام، رئيس الشئون المالية.
- يونيو ٢٠١٩: استقال من البنك المدير التنفيذي الأول، السيد أيوب يوسف العوضي والذي كان حينها يشغل منصب رئيس إدارة الأصول.
- يونيو ٢٠١٩: استقال من البنك نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المساندة، السيد رافيندرا أنانت كوت.
- أغسطس ٢٠١٩: استقالت من البنك المدير التنفيذي الأول، السيدة دانة عقيل رئيس، والتي كانت حينها تشغل منصب رئيس إدارة الشؤون القانونية وسكرتير الشركة.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم ترقية السيد عبدالله عبدالعزيز طالب إلى منصب مدير عام، رئيس مجموعة الأعمال المصرفية التجارية.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم ترقية السيدة إيناس محمد رحيمي إلى منصب مدير تنفيذي أول، رئيس إدارة الموارد البشرية.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم ترقية السيد محمد علي صفر إلى منصب مدير تنفيذي أول، رئيس وحدة الأعمال المصرفية الخاصة.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم ترقية السيد أحمد فريد بوقيس إلى منصب مدير تنفيذي أول، رئيس تقنية المعلومات.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم تعيين مدير أول، السيد لؤي يعقوب سيادي في منصب القائم بأعمال رئيس إدارة العمليات المصرفية.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم تعيين مساعد المدير، السيد علي أحمد محمد في منصب القائم بأعمال سكرتير الشركة.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية (تابع)

تغييرات اللجان الإدارية

١. لجنة الاستثمار والائتمان:

- في يوليو ٢٠١٩، تم تعيين نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية نائباً لرئيس اللجنة.
- في يوليو ٢٠١٩، خرج من عضوية اللجنة كل من نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المساندة ورئيس إدارة الأصول نظراً لاستقالتهما.

٢. اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات:

- في مارس ٢٠١٩، تم تعيين الرئيس التنفيذي رئيساً لهذه اللجنة وتم تعيين نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية نائباً لرئيس اللجنة وتم تعيين رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال عضواً في اللجنة.
- في ديسمبر ٢٠١٩، خرج من اللجنة نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المساندة نظراً لاستقالته وتم تعديل مناصب أعضاء آخرين فيها.

٣. اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات:

- في مارس ٢٠١٩، تم تعيين نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية رئيساً للجنة وتم تعيين رئيس إدارة المخاطر نائب رئيس اللجنة.

٤. لجنة خطة استمرارية الأعمال/ فريق إدارة الأزمات:

- في أغسطس ٢٠١٩، تم تعيين مدير عام، تقنية المعلومات والعمليات المصرفية والشئون الإدارية نائب رئيس اللجنة. وتم إضافة كل من رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال ورئيس إدارة الموارد البشرية ورئيس إدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية كأعضاء في اللجنة.

ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي

يسري ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي في بنك الإثمار على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع المسؤولين والموظفين والوكلاء والاستشاريين وغيرهم عند تمثيل بنك الإثمار أو التصرّف بالنيابة عنه.

ويجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين التصرّف بشكل أخلاقي في جميع الأوقات والإقرار بالتزامهم بسياسات بنك الإثمار. ولا يجوز أن يُمنح أي تنازل عن ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي لأي عضو بمجلس الإدارة أو مسؤول تنفيذي إلا بواسطة مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة المعنية، كما يجب الإفصاح عن هذا التنازل على الفور للمساهمين.

يخضع توظيف أقارب الأفراد المعتمدين لسياسة الموارد البشرية التي تتطلّب من الموظفين الإفصاح لإدارة الموارد البشرية عن صلة القرابة بالنسبة للموظف المعتمد (أب أو أم أو أخ أو أخت أو زوج أو زوجة) عند التوظيف و/ أو بعد ذلك، كما هو مناسب.

وسيتم إعطاء الموظفين فترة سماح مدتها سنة واحدة يستقيل على إثرها أحد الأقارب من البنك. ويتطلّب الاستثناء من السياسة آنفة الذكر، إن وجد، موافقة الرئيس التنفيذي.

إدارة المخاطر

لدى بنك الإثمار نظام شامل لإدارة المخاطر على نطاق المؤسسة يتضمّن كافة الأنشطة ويتناسب مع عمليات البنك وقدرته على تحمّل المخاطر. ويلعب هذا النظام دوراً مهماً في حماية مصالح المساهمين والعملاء ويحظى باهتمام بالغ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

إن ثقافة إدارة المخاطر تبدأ من مجلس الإدارة الذي يقوم بتحديد مستويات تحمّل وقبول المخاطر بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال. ويحتوي ميثاق المخاطر على نظام إدارة المخاطر وسياسات إدارة المخاطر المختلفة والتي تتضمن طريقة ومنهجية إدارة مختلف المخاطر. ويتم بانتظام مراجعة القدرة على تحمّل المخاطر وكذلك سياسات المخاطر التي يتم اتّباعها للمحافظة على توافقها وتماشيها مع استراتيجية الأعمال والظروف السائدة في السوق، فضلاً عن ضمان التزامها بتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

وتُعتبر إدارة المخاطر في بنك الإثمار مسؤولية مشتركة، ولذلك فإن ثقافة إدارة المخاطر تنتشر على مستوى المؤسسة. ولدى بنك الإثمار هيكل لحوكمة المخاطر يسمح بمراقبة وإدارة المخاطر في كافة أنشطة الأعمال وأنشطة الدعم. ويحصل مجلس الإدارة على المساعدة من لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والتي تعقد اجتماعات دورية للاطّلاع على عملية تنفيذ نظام وإدارة المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجلس الإدارة يحتفظ بمسؤولية تنفيذ وعمل نظام إدارة المخاطر والموافقة على جميع سياسات إدارة المخاطر. وتحصل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على الدعم من وحدة مستقلة لإدارة المخاطر يترأسها مسؤول المخاطر وتكون مسؤولة عن تنفيذ نظام إدارة المخاطر الذي وافق عليه مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة العليا وجميع الإدارات الأخرى ذات الصلة.

ويتضمن نظام إدارة المخاطر أيضاً عمليات صارمة للمراقبة والإبلاغ عن المخاطر، حيث تراقب وحدة إدارة المخاطر باستمرار مؤشرات المخاطر مقابل حدود وقدرة تحمّل المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة، ويتم إبلاغ الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عنها.

وقد تضمّن قسم الإفصاحات العامة المزيد من المعلومات عن نظام المخاطر وطريقة ومنهجية إدارة أبعاد المخاطر.

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال والرقابة الداخلية

الالتزام

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسائر المالية أو الإضرار بالسمعة التي من الممكن أن تُفرض على بنك الإثمار نتيجة الإخفاق في الالتزام بمتطلّبات القوانين واللوائح والأنظمة ومتطلبات إعداد التقارير وقواعد السلوك الأخلاقي الداخلية.

وتضع سياسة إدارة الالتزام إطاراً للالتزام من أجل إدارة مخاطر الالتزام في البنك من خلال تحديد أدوار ومسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الذين يقومون بمهام الالتزام، بالإضافة إلى تحديد استقلالية وفعالية وظيفة الالتزام والتسلسل الإداري لمسئول الالتزام. وتتبع وظيفة الالتزام أسلوباً قائماً على المخاطر لإدارة مخاطر الالتزام وفقاً لخطة الالتزام التي وافقت عليها لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

وتعمل الإدارة على ضمان قيام بنك الإثمار بجميع عملياته وفق أعلى المعايير الأخلاقية، والالتزام بكافة القوانين واللوائح ذات الصلة بالمؤسسات المالية. ويقع على عاتق مسئول الالتزام مسئولية تعزيز الثقافة القائمة على الالتزام السليم في البنك من خلال التدريب المدعوم باختبارات دورية للالتزام من أجل تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وظيفة الالتزام تقوم بإبلاغ البنك عن مسائل ذات أهمية من وجهة نظر إدارة الالتزام من أجل ضمان أن الإدارة العليا والموظفين على دراية بالاشتراطات التنظيمية المعمول بها وما يترتّب عليها، وذلك من أجل تحقيق مستوى عالٍ من الالتزام في جميع عمليات البنك على نحو متّسق دائماً.

الإجراءات الخاصة بشكاوى الزبائن

لدى بنك الإثمار سياسة إدارية رسمية لشكاوى العملاء تتطابق مع اشتراطات مصرف البحرين المركزي. وتوجد وحدة خاصة بتلقي شكاوى الزبائن بالإضافة إلى مسؤول يعمل على إدارة الشكاوى. وتُنشر جميع بيانات الاتصال بوحدة إدارة الشكاوى في جميع الفروع وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنك. كما يتم حل جميع الشكاوى الخاصة بالزبائن بشكل يحقّق أعلى درجات الرضا لديهم في الحال.

مكافحة غسيل الأموال

تُعَرِف مملكة البحرين غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها جرائم جنائية. ويفرض مصرف البحرين المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين الالتزام بجميع التشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويلتزم بنك الإثمار بتشريعات مملكة البحرين لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات وحدة الجرائم المالية التي تستند على مبادئ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF 40) ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد اعتمد البنك سياسات وإجراءات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ووافق عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى برامج لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق إنشاء أنظمة مناسبة والمحافظة عليها ومراقبتها للحد من اختراقها بالجرائم المالية. ويحافظ البنك على سياسات وإجراءات مناسبة تتعلق بالحرص الواجب على العميل والتحقق من العملاء ومراقبة المعاملات لمنع البنك من القيام بعلاقات تجارية مع الجهات التي تقوم بممارسة غسيل الأموال أو أي أنشطة غير قانونية تسهل تمويل الإرهاب. إن هذه السياسات والإجراءات تنطبق على جميع الموظفين والفروع والمكاتب في بنك الإثمار.

ويجب على جميع الموظفين في البنك الذين يتعاملون مع العملاء و / أو المسؤولين إدارياً عن التعامل مع العملاء، القيام بالتدريب السنوي على قواعد وإجراءات مكافحة غسيل الأموال و"اعرف عميلك" (KYC).

وقد اعتمد بنك الإثمار مبادرات وتدابير محددة لتسهيل تنفيذ هذه السياسات والإجراءات تشمل تعيين مسؤول مخصص للإبلاغ عن غسيل الأموال (MLRO)، وتمكين المسؤول من خلال تفويضه بشكل كافٍ لتنفيذ برامج البنك الخاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال، وذلك عن طريق مراقبة تطبيق سياسات مكافحة غسيل الأموال بشكل مستقلّ والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة للجهات التنظيمية وفقاً للمتطلبات التنظيمية. ويتضمّن إطار عمل بنك الإثمار فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال و"اعرف عميلك" العناصر الأربعة الرئيسية التالية: قبول العميل وإجراءات تحديد العميل والتحقق من مصادر الأموال والتقييم المستمر لمراقبة المعاملات وإدارة المخاطر.

الغرامات والعقوبات

خلال عام ٢٠١٩، قام البنك بدفع غرامة مالية قدرها ٦٠،٠٠٠ دينار بحريني إلى مصرف البحرين المركزي تتعلق بإفصاحات البنك على موقعه الإلكتروني بشأن هوامش الربح من سعر صرف العملات لمعاملات بطاقات الائتمان.

الرقابة الداخلية

تتولّى لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مهمة الإشراف على نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك. ويمتلك البنك نظاماً متعدد الجوانب للرقابة الداخلية، وذلك فيما يتعلق بالتالي:

- تم وضع سياسات وإجراءات تشغيلية مفصّلة تنصّ على الضوابط الرقابية التي يتمّ تبنّيها للعمليات المختلفة.
- الفصل الواضح للواجبات لضمان خلوّ الضوابط الرقابية من أي ثغرات، بالإضافة إلى المراقبة الكافية للعمليات.
- نظام صارم لإدارة المخاطر التشغيلية ينصّ على المنهجيات الخاصة بتحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها.
- التدقيق الداخلي المستقلّ لجميع الوظائف من أجل قياس مدى كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية على صعيد كافة العمليات والنظم المختلفة.
- برنامج مفصّل لاختبار الالتزام لضمان الامتثال الفعّال لاشتراطات مصرف البحرين المركزي المتعلّقة بالضوابط الرقابية عالية المستوى والمتطلّبات التشغيلية.
- يتم مراقبة الالتزام المستقل لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية السارية بشكل ملائم.
- ويتمّ تقييم جميع العمليات والنظم بشكل مستمر من قبل مسؤولي العمليات المعنيين وإدارة المخاطر من خلال أقسام التقييم الذاتي لرقابة المخاطر والتدقيق الداخلي، وذلك بهدف تحديد أي تحسينات ممكنة لنظام الرقابة من منظور تدقيقي.
- ويتم التحقيق على الفور في أي حالة عجز للرقابة، وذلك من قبل لجنة متعدّدة المهام تشمل وظائف الأعمال والرقابة بهدف تقييم مدى الحاجة إلى تعزيز الرقابة على كافة العمليات والوظائف. وتعمل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على مراقبة نظام الرقابة الداخلية في البنك بفاعلية، وذلك استناداً إلى ملاحظات أقسام إدارة المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي.

الأموال تحت الإدارة

الأموال تحت الإدارة

إن الهدف الأساسي للبنك باعتباره مؤسسة مالية تجارية هو القيام بدور الوسيط من خلال تدوير الأموال بين الوكلاء الذين يعانون من نقص في الأموال والوكلاء الذين لديهم فوائض مالية من أجل تحقيق المنافع الاقتصادية. ويتم ذلك في العادة من خلال تجميع الموارد المالية من أصحاب حسابات الاستثمار واستثمارها في السوق واقتسام الأرباح مع أصحاب حسابات الاستثمار وذلك بأسعار وشروط محددة مسبقاً بموجب اتفاقيات موقّعة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار. ويُعرف هذا النشاط بالأموال تحت الإدارة.

هيكل الأموال تحت الإدارة

يقدّم البنك ثلاثة أنواع من الأموال تحت الإدارة مصنّفة كحسابات استثمارية مطلقة أو حسابات استثمارية مقيّدة أو مشاريع استثمارية مشتركة.

١- الحسابات الاستثمارية المطلقة

في حالة الحسابات الاستثمارية المطلقة، فإن البنك بصفته مضارباً (مدير الاستثمار) لديه تفويض من قبل أصحاب حسابات الاستثمار باستثمار أموالهم بالطريقة التي يعتبرها البنك مناسبة وذلك بدون وضع قيود بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم، ويتم اعتبار جميع الحسابات الاستثمارية المطلقة محاسبياً على أنها بنود مضمنة في الميزانية العمومية، وهذه الأموال تكون مفتوحة للجمهور (من الأشخاص العاديين والهيئات الاعتبارية بما في ذلك المؤسسات المالية) وذلك بشرط أن تفي باشتراطات "أعرف عميلك" التي يضعها البنك.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يدير البنك حسابات استثمارية مطلقة كما يلي:

- مضاربة عامة
- مضاربة خاصة

٢. الحسابات الاستثمارية المقيّدة

في الحسابات الاستثمارية المقيّدة، فإن البنك بصفته مضارباً يكون مقيّداً من قبل أصحاب حسابات الاستثمار فيما يتعلق باستثمار أموالهم بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار ومدة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم. ويجب الاتفاق على هذه الخصائص والشروط بين الأطراف عند التعاقد (كالتوقيع على اتفاقيات المضاربة و/أو الوكالة) وذلك لإضفاء الصفة الرسمية على علاقاتهم. ويتم اعتبار الأموال المودعة في حسابات الاستثمار المقيّدة محاسبياً على أنها بنود غير مضمّنة في الميزانية العمومية حيث إن البنك ليست لديه الحرية في استخدام الأموال بموجب الحسابات الاستثمارية المقيّدة. وحسب تعليمات مصرف البحرين المركزي، فإن جميع الأموال المودعة في الحسابات الاستثمارية المقيّدة تجب هيكلتها في المستقبل على أنها مشاريع استثمارية مشتركة.

يدير البنك الأموال بشكل رئيسي في العقارات والأسهم الخاصة، والتي تخضع إلى مخاطر مختلفة، بما في ذلك:

- مخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لتغيّر أسعار صرف العملات.
- مخاطر السيولة نظراً لطبيعة أرصدة تلك الأموال كونها غير قابلة للتسويق ولا مدرجة في منصات سوق الأوراق المالية.
- مخاطر السوق نتيجة لظروف السوق المتغيّرة، بما في ذلك التغيّرات في الطلب والأسعار.
- المخاطر الاقتصادية الناجمة عن التغيّرات في المناخ الاقتصادي.
- مخاطر الائتمان من الأطراف الذين يديرون أموال الأعمال التجارية والتي قد تتحمل أيضاً المخاطرة بالتخلّف عن سداد التسوية.
- مخاطر التغيّرات في سياسة الحكومة، بما في ذلك ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة.
- قيمة الاستثمارات في العقارات و/أو إيرادات الإيجار الناتجة عن تغيّر قيمة العقار وصعود وهبوط إيرادات الإيجار.
- الاستثمارات في القطاع العقاري قد تتأثّر بسبب التغيّرات في المناخ الاقتصادي العام والمنافسة على أسعار الإيجار والوضع المالي للمستأجرين وجودة خدمات الصيانة والتأمين والخدمات الإدارية والتغيّرات في التكاليف التشغيلية.
- الاستثمارات في القطاع العقاري والتي تتطلب أعمال التطوير والترميم قد تتضمّن أيضاً المخاطر المتعلّقة بالتأخر في البناء وتجاوز التكاليف وعدم القدرة على الاستئجار إما على الإطلاق أو في مستويات الإيجار المُرضية بعد الانتهاء من أعمال التطوير أو الترميم.
- قيمة الاستثمارات قد تتأثّر نتيجة الاضطرابات كالتطوّرات السياسية والتغيّرات في السياسات الحكومية والضرائب وفرض قيود على إعادة تحويل العملات والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في بعض أو جميع الدول التي قد يتم استثمار الأموال فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الإشراف التنظيمي والبنية التحتية القانونية والمحاسبة والتدقيق ومعايير إعداد التقارير في الأسواق الناشئة قد لا توفّر نفس الدرجة من الحماية أو المعلومات التي توجد بشكل عام في الأسواق المتطورة والمتقدمة.
- المخاطر الناتجة عن الاضطرابات كالتطورات السياسية أو الدبلوماسية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والتغيرات في السياسات الحكومية والضرائب ومعدلات الفائدة والتطورات السياسية والاقتصادية الأخرى في التشريع، خاصةً التغييرات في التشريعات المتعلّقة بحق ومستوى الملكية الأجنبية.
- مخاطر خارجية تتحكّم في الأموال، وتشمل الاضطرابات العمالية والاضطرابات المدنية والحروب وأعمال التخريب والتدمير والحرائق والفيضانات والكوارث الطبيعية والانفجارات.

إن المخاطر المحدّدة للأموال موضحة بشكل مفصّل في نشرات مخصّصة. ويقوم بنك الإثمار بالإفصاح بانتظام عن التطورات المتعلّقة بالصناديق على الموقع الإلكتروني: www.ithmaarbank.com

الأموال تحت الإدارة (تابع)

هيكل الأموال تحت الإدارة (تتمة)

٣. المشاريع الاستثمارية المشتركة

إن البرامج الاستثمارية المشتركة تتمتّع بالمزايا التالية:

- الاستثمار المشترك لرأس المال الذي يتم الحصول عليه من الجمهور أو من خلال استثمار خاص، بما في ذلك الاستثمار الذي يضعه مشغل المشروع في البداية وذلك في أدوات مالية وأصول أخرى والتي تعمل على أساس توزيع المخاطر عندما يكون مناسباً. ويمكن إعادة شراء الحصص فيها أو استردادها من بين أصول هذه المشاريع.
- تتم هيكلة هذه الأموال وفقاً للقواعد الخاصة بالمشاريع الاستثمارية المشتركة والصادرة من مصرف البحرين المركزي.
- يجب أن يفي جميع المستثمرين باشتراطات "اعرف عميلك" وذلك حسب قواعد مصرف البحرين المركزي.

المخاطر والعوائد

وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، تتم إدارة جميع الأموال تحت الإدارة على أساس المشاركة في الربح والخسارة حيث يتحمّل صاحب الحساب الاستثماري جميع المخاطر ما عدا في حالات الإهمال وسوء التصرف الجسيم.

ويتم تحديد أرباح أو خسائر الأموال تحت الإدارة المستثمرة باستخدام السياسات المحاسبية المطبّقة في العادة من قبل البنك. ويجوز أن يكون توزيع الأرباح والخسائر على أساس محدود أو مستمر وذلك كما يلي:

المدّة المحددة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة محددة. تتمّ معالجة الأرباح/ الخسائر من ناحية محاسبية عند تصفية الصندوق الاستثماري (أو عند تصفية منظّمة) وتتم إعادة رأس المال إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة إلى أي أرباح/ خسائر.

المدّة المفتوحة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة غير محددة (مثل حسابات التوفير)، تتم معالجة الأرباح محاسبياً على أساس مرحلي خلال مدة المضاربة. ولا تخضع أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة لأي رسوم إدارية.

وفي حالة الحساب الاستثماري المقيّد والمشروع الاستثماري المشترك، فإنه يجوز احتساب المصروفات المحددة التي قد تنشأ فيما يتعلق بطرح أموال المضاربة وفي سياق استخدام الأموال واحتسابها من إجمالي الإيرادات التي تحقّقها تلك المضاربة، بشرط أن يتم تحديد ذلك في اتفاقية المضاربة ذات العلاقة. وتعتبر مصروفات التدقيق والمصروفات القانونية ومصروفات التوثيق والطباعة جميعها أمثلة على المصروفات التي يتم احتسابها على المضاربة. ويتم احتساب الأرباح القابلة للتوزيع بعد أن يتم خصم جميع المصروفات المسموح بها.

ويطبّق بنك الإثمار إجراءات مناسبة في توزيع الأرباح للتأكد من توزيعها بشكل عادل على أصحاب الحسابات الاستثمارية في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وتشمل هذه الإجراءات احتياطيات معادلة الأرباح واحتياطيات مخاطر الاستثمار.

استرداد الأموال المستثمرة

يتم استرداد جميع الأموال وفقاً لفترات الاستحقاق الخاصة بها. وفي ظروف معينة، يجوز للبنك السماح بعمليات سحب مبكرة من خلال إما العثور على مشترٍ للمشاركة الاستثمارية، أو شراء مشاركة صاحب الحساب الاستثماري بالأسعار السارية في السوق وبشرط أن لا يتسبب هذا في التعرض لخطر أية مخالفات أو قيود رقابية أو داخلية.

الالتزامات الائتمانية

رغم أن صاحب الحساب الاستثماري يعتبر مسؤولا بشكل كامل عن المخاطر المرتبطة باستثماراته في الأموال والصناديق تحت الإدارة، إلا أن البنك يتقيّد بالتزاماته الائتمانية وواجبه في ممارسة الحرص من أجل المحافظة على أصول صاحب الحساب الاستثماري. وفي هذا الصدد، فإن البنك يلتزم بالقواعد الإرشادية التالية الصادرة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

- السعي لتحقيق أعلى معايير النزاهة والأمانة والصدق والعدالة في جميع تصريحاته وبياناته وتعاملاته وعليه أن يعامل عملاءه بشكل عادل.
- ممارسة الحرص والعناية الواجبة في جميع عملياته، بما في ذلك الطريقة التي يقوم بموجبها بهيكلة وعرض منتجاته وتقديم التمويل، وباعتبار خاص للالتزام الشرعي وشمولية البحث وإدارة المخاطر.
- التأكد من أن لديه الأنظمة والإجراءات اللازمة وأن موظفيه لديهم المعرفة والمهارات لإدارة الأموال تحت الإدارة وفقاً لهذه السياسة والقواعد الرقابية الأخرى.
- اتخاذ الخطوات التي تضمن فهمه لطبيعة وظروف أصحاب الحسابات الاستثمارية بحيث يقوم بطرح أفضل المنتجات المناسبة لتلبية احتياجاتهم بالإضافة إلى تقديم التمويل فقط للمشاريع المتّفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم المعلومات الصحيحة والواضحة في أي مستند عام صادر إلى عملائه الحاليين والمرتقبين خلال عملية البيع والاتصالات والتقارير اللاحقة.
- فهم واستيعاب تعارض المصالح بينه وبين عملائه والتي قد تنشأ عن نوع المنتجات التي يقدّمها والعمل على تجنّبها أو الإفصاح عنها وإدارتها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار واجباته الائتمانية نحو أصحاب الحسابات الاستثمارية ونحو المساهمين.
- التأكّد من أن عملياته تخضع لنظام فعّال من الحوكمة الشرعية وأنه يقوم بمزاولة أنشطته بطريقة مسؤولة من ناحية اجتماعية.

الأهداف الاستثمارية

إن الهدف الاستثمار للأموال هو تحقيق أقصى العوائد الممكنة لأصحاب الحسابات الاستثمارية والبنك وذلك بطريقة تنسجم مع اتفاقية المضاربة للصندوق المحدّد والقواعد الشرعية، وفي نفس الوقت إدارة المخاطر ضمن المستويات التي تم تحديدها مسبقاً.

حوكمة إدارة الأموال

يُعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان الالتزام بأهداف استثمار الأموال. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والتي تسعى، من بين مسؤولياتها الأخرى، إلى الاهتمام بمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتؤدّي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار والائتمان دوراً هاماً في مراقبة ومتابعة أداء الأموال والصناديق. وتُعتبر دائرة إدارة الأصول مسؤولة عن الإدارة الفعّالة لأموال الحسابات الاستثمارية المقيّدة ومشاريع الاستثمار المشتركة. وتتم إدارة شؤون العملاء من قبل وحدات أعمال مختلفة، بما في ذلك مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد ومجموعة الأعمال المصرفية التجارية.

ويتم طرح الحسابات الاستثمارية المقيّدة والمشاريع الاستثمارية المشتركة بعد إجراء العناية الواجبة الشاملة للسوق واحتياجات المستثمرين وتقبّلهم للمخاطر.

وهناك سياسة خاصة تحدد العمليات المتعلقة بإدارة الأموال. وتتم مراجعة جميع أموال الصناديق بصفة مستقلة من قبل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الالتزام قبل الموافقة عليها وطرحها. وبمجرد الموافقة عليها، فإن هذه الأموال يتم استخدامها بشكل صارم وفقاً لنشرة إصدار الصندوق وشروط الموافقة.

ويتم استخدام أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة بشكل أساسي لعمليات تمويل التجزئة والتمويلات التجارية. ويقوم البنك بتنويع محفظته من خلال وضع حدود حذرة خاصة بالمناطق الجغرافية والقطاعية والفترات الزمنية وأنواع العملاء وذلك من بين عوامل أخرى. ويتم تضمين الأمور الخاصة بشكل وخصائص وتوزيعات هياكل التمويل الخاصة بالبنك في سياساته المتعلقة بالمخاطر.

وفيما يلي جدول توزيع الأرباح (حسابات المضاربة) والذي يتضمن تفاصيل عن فترة الاستثمار وحصة البنك من الأرباح لعام ٢٠١٩ وفقاً للشروط والأحكام:

الفترة	حصة البنك (٪)
مدة غير محددة (حسابات التوفير)	٦٠
شهر	٥٠
٣ شهور	٤٥
٦ شهور	٤٠
٩ شهور	٣٨
سنة	٣٥
١٨ شهر	٣٣
سنتان	٣٠
٣٠ شهر	٢٨
٣ سنوات	٢٥

متوسط المؤشر وعائد الأرباح المعلن على حسابات الاستثمار المشاركة (PSIA) في الأرباح حسب الاستحقاق وذلك من حيث النسبة المئوية المدفوعة سنوياً في عام ٢٠١٩:

مقومة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي	يوم	٧ أيام	شهر	٣ شهور	٦ شهور	٩ شهور	سنة	١٨ شهر	سنتان	٣ سنوات
التوفير	٠,١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المضاربة العامة	٠,١٠	٠,١٠	١,٤١	١,٨١	٢,٠٦	٢,٣١	٢,٨٠	٢,٩٠	٢,٩٧	٣,٠٤
المضاربة الخاصة	-	-	٢,٤٢	٣,١٧	٣,٦٢	٣,٧٢	٤,٤٣	٤,٤٨	٤,٦٣	٤,٨٥